الاقتصاد الياباني في ظل الاحتلال الأمريكي (١٩٤٥- ١٩٥٢)(*)

د. مرفت صبحى غالى
كلية الآداب – جامعة القاهرة

الملخص

تتناول هذه الدراسة الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي خضعت فيها اليابان لاحتلال رسمي من دول الحلفاء، والذي امتد قرابة السبع سنوات، ولكنه كان احتلالًا أمريكيًا فعليًا، وفي ظل هذا الاحتلال لعبت أمريكا دورًا كبيرًا في الاقتصاد الياباني.

وقد حاولت أمريكا فى تلك الفترة مساعدة اليابان بشكل يدفع بها نحو الارتباط بالاقتصاد الرأسمالي الغربي بصفة عامة، والأمريكي بصفة خاصة في الوقت الذي تحولت فيه الصين إلى دولة شيوعية عام ١٩٤٩، الأمر الذي أثر على الخطط الاقتصادية الأمريكية التي رسمتها لليابان خشية أن تتحول إلى دولة تدور في فلك الاتحاد السوفيتى، ولذلك ساعدتها في نهاية الأربعينيات لتصبح مركزًا للغرب فى شرق آسيا وجنوب شرقها، وليقوى اقتصادها، فلا تجد الشيوعية منفذًا للدخول إليها.

وبدراسة الأوضاع الاقتصادية لليابان في فترة الاحتلال الأمريكي، يتبين أنها كانت فترة استثنائية بكل المقاييس، وأن هذه الفترة شهدت تحولات سياسية كبيرة كان لها مردودها على الجانب الاقتصادي، إذ صدر دستور جديد عُرف بدستور السلام، وبمقتضاه انتهت صلاحيات الإمبراطور كرئيس للدولة، وإعادة هيكلة الأحزاب مرة أخرى خشيةً من نشاط الأحزاب الشيوعية.

وبصفة عامة فقد عانى الاقتصاد الياباني بشكل كبير، وكان القائد الأعلى لقوات الحلفاء هو المحرك الرئيسي لرسم السياسة الاقتصادية لليابان، وفي النهاية فإن الشعب الياباني ذاته وقدرته على التكيف والتعلم جعله يستفيد في تلك الفترة بالخبرات والتقنية الأمريكية، وتلك كانت الإرهاصات التي استطاع اليابانيون من خلالها أن يبنوا نهضتهم الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الياباني، الاحتلال الأمريكي، الحرب العالمية الثانية، الأحزاب الشيوعية

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يناير ٢٠٢٢، العدد الستون**

Abstract :

The Study handle the period following World War II took place, where Japan was subjected to an official occupation of the Allied countries for nearly seven years. The United States invasion had a great impact upon the Japanese economy..

The United States at that time tried to attract the Japanese economy into the capitalism system, which was the main economic system applied in the west by that time (specifically speaking about the United States). That was by the time when Chine has adopted the communism system in 1949. The U.S government has made those plans in fear of that Japan will later on be a support to the Soviet Union.

By the study of the economic circumstances of Japan during the time of the invasion, it has been found that this era was exception in every way and this period of time witnessed huge changes in the political field as well. An example of such political changes is the new constitution, also known as the peace constitution which ended the acknowledgment of the power and authority of the emperor as the leader on the country. The Supreme Allied Commander was assigned the main driver of Japan's economic policy-making. All the parties had to reform their structure again in fear of the creation of any communist party.

In general the Japanese economy has suffered a great deal during that time, but the great Japanese did actually learn and gained experience and knowledge from the Americans in that period. That was the time where japan did start their revolutionary economy.

Keywords: Japanese Economy, U.S. Occupation, World War II, Communist Parties

بعد أن تطور الاقتصاد الياباني نتيجة إصلاحات ميجي، وانتقال اليابان من دولة إقطاعية إلى دولة رأسمالية حديثة، وما استتبعه ذلك من تحديث حتى أصبحت اليابان دولة إمبريالية في ثلاثينيات القرن العشرين، وامتد نفوذها خارج حدودها، وسيطرت على كوريا، وفرموزا، ومنشوريا Manchuria, fermose, korea، والتي أصبحت متنفسًا لها في ظل الأزمة العالمية الكبرى (١٩٢٩-١٩٣٣) مما وفر لها المزيد من الموارد الاقتصادية، ومجالات توظيف رؤوس الأموال، واستيعاب فائض العمالة اليابانية، وإذ بالحكومة اليابانية الفاشية فى الثلاثينيات تكرس معظم مواردها للجانب العسكري، ودخلت الحرب العالمية

الثانية إلى جانب دول المحور، وتبنت شعار" آسيا للآسيويين"، وعقب هزيمة إيطاليا وألمانيا على التوالي، وتحت ضغط أمريكا كزعيمة لدول التحالف استسلمت اليابان دون قيد أو شرط بعد قصف أراضيها بقنبلتين ذريتين أُلقيتا على كل من هيروشيما ونجازاكي heroshima,nagazaki في السادس والتاسع من أغسطس عام ١٩٤٥، ويعد ذلك الاستسلام علامة فارقة في تاريخ اليابان.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية خضعت اليابان لاحتلال رسمي لدول الحلفاء قرابة السبع سنوات، ولكنه كان احتلالًا أمريكيًّا فعليًّا، وفي ظل هذا الاحتلال لعبت أمريكا دورًا كبيرًا في الاقتصاد الياباني الذي استُنزف خلال سنوات الحرب، ونتيجة استسلام اليابان وحرمانها من كافة مستعمراتها، وتراجع مواردها بشكل كبير، حاولت أمريكا مساعدتها بشكل يدفع بها نحو الارتباط بالاقتصاد الرأسمالي الغربي بصفة عامة، والأمريكي بصفة خاصة في الوقت الذي مالت فيه الصين للشيوعية وثورة ماوتسي تونج maozedong، الأمر الذي أثر على الخطط الاقتصادية الأمريكية التي رسمتها لليابان خشية تحولها إلى دولة تدور في فلك الاتحاد السوفيتي، فحاولت في نهاية الأربعينيات مساعدة الاقتصاد الياباني على النهوض ليصبح مركزًا للغرب في آسيا، وتصبح اليابان قوية اقتصاديًّا، فلا تجد الشيوعية منفذًا للدخول إليها مما أثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الياباني رغم أن ذلك لم يكن هدف أمريكا الرئيسي.

وقد ساهمت الحرب الكورية في تحسين الاقتصاد الياباني، وزيادة الطلب على المنتجات اليابانية من قبل دول التحالف لقربها من مسرح العمليات، وبنهاية فترة الاحتلال، وعقد معاهدة للسلام والأمن مع اليابان في عام ١٩٥١، وتفعيلها في عام ١٩٥٢ تجلت النهضة الاقتصادية المعاصرة.

- **سياسة أمريكا تجاه اليابان فى ظل الحرب الباردة:**

قبلت أمريكا بالنيابة عن الحلفاء الاستسلام الأولي لليابان، وأخذت تعمل على إحداث تحول تدريجي سلمي من حالة الحرب إلى حالة السلم والأمن للمحيط الهادي دون التخلي عن المسئولية العسكرية أو المشاركة لأية دولة

لإنعاش وإصلاح اليابان لتوفير مستوى معيشة مقبول للشعب الياباني لبعض الأوقات؛ لأن الشعب الياباني إن لم يستطع الحصول على مستوى معيشة مقبول، فلن يكون هناك أساس قوي لمجتمع ياباني محترم ومحب للسلام(١).

على أية حال وإثر إعلان اليابان استسلامها، ودخول قوات الاحتلال الأمريكي الأراضي اليابانية في السادس من سبتمبر ١٩٤٥ اتخذ الجنرال دوغلاس ماك آرثر dougles mac erther الذي أصبح حاكمًا فعليًّا لليابان عددًا من القرارات الرامية إلى إلغاء النظام السياسي القائم آنذاك بحيث لا يسمح بعودة النزعة العسكرية والتوسعية لليابان على حساب دول الجوار مرة أخرى، وفي هذا السياق نفذت قوات الاحتلال برنامجًا "إصلاحيًّا" لنزع سلاح الجيش الياباني، وحل المؤسسة العسكرية، وكبح نزعتها التوسعية، كما سعت سلطات الاحتلال الأمريكية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على اليابان، وإغلاق المصانع التي تنتج الأسلحة، ونجاحها في كسر قواتها العسكرية(٢).

وجاءت السياسة الأمريكية تجاه اليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مرتبطة بانشغالها بالاتحاد السوفيتي أولًا، والصين لاحقًا، واتجاهها لخلق حلفاء للغرب حول العالم بهدف احتواء المد الشيوعي، ولذلك تحولت مهمة الاحتلال الأمريكي لليابان من إعادة صياغتها على النموذج الغربي، وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية إلى تأهيل اليابان كحليف أساسي لأمريكا في آسيا في مواقع المواجهة المتقدمة مع الاتحاد السوفيتي والصين خلال فترة الحرب الباردة في ضوء التنافس على زعامة العالم خلال تلك الفترة، وحملت أمريكا على عاتقها حماية اليابان من تقلبات السياسة الدولية مما سمح لليابانيين بأن يتفرغوا للتركيز على تحقيق نموهم الاقتصادي، حيث تكفلت أمريكا بتحمل فاتورة الدفاع عن اليابان التي وجهت مواردها نحو الإنتاج الصناعي للحاق بالغرب اقتصاديًّا، كما سهلت أمريكا عملية نقل التقنية لليابان بعد الحرب، وهو ما ساعد المنتجين اليابانيين على تسريع التنمية، خصوصًا أن اليابان اعتمدت على استيراد تقنية الصناعات ذات النمو العالي التي تم استهدافها في مشروع التنمية اليابانية(٣).

وقد ارتبط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها دول الحلفاء بإعادة التوازن إلى الاقتصاد الياباني الذي أنهكته الحرب، وذلك بإجراء إصلاح سياسي يساهم في الحفاظ علي المكتسبات الاقتصادية في ظل الاحتلال، ومن هنا جاء إعادة النظر في الدستور الياباني، وهيكلة الأحزاب السياسية اليابانية.

الدستور:

بخلاف العمل مع الحكومة، والاهتمام بالتعليم والثقافة، اهتم الاحتلال بجعل اليابان دولة إمبراطورية دستورية، حيث وضعت لجنة الشرق الأقصى التي زارت اليابان في نهاية عام ١٩٤٥ تقريرًا ناقشت فيه صلاحيات الإمبراطور من خلال محادثاتها مع القائد الأعلى لقوات التحالف ومعاونيه، وأجرت لقاءات مع بعض اليابانيين خرجت منها بأن معظم اليابانيين يرغبون في الإبقاء على العرش والاحتلال الذي له فائدة كبيرة لنزع السلاح، وإدارة اليابان، ويعارضون عزل الإمبراطور أو محاكمته كمجرم حرب، وهناك تقرير أوضح أن ٩٢% من اليابانيين يفضلون بقاء الإمبراطور، ولديهم تعلق عميق بالمؤسسة الإمبراطورية، وهناك احتياج إليه كرمز للوحدة القومية؛ لأنه لا يعتبر فقط رئيسًا للدولة، ولكن كرأس للعائلة القومية الذين هم جميعًا أعضاء فيها، وعنصر اعتدال وتنسيق في الحياة السياسية اليابانية، وما يُحسب للإمبراطور من فضل هو أن الشعب ممتن له لإنهاء الحرب، ومن المعلوم للجميع أنه في أغسطس ١٩٤٥ انقسم مستشاروه ما بين مؤيد ومعارض للحرب، ولكنه قرر اختيار السلام، في حين أظهرت الأحزاب الشيوعية السابقة رغبة في إزالته(٤)، ومن ثم دارت مناقشات في لجنة التنسيق البحري والحربي الخارجية State-war-navy-coordinating committee حول مسودة الدستور الجديد المقترح لليابان تمهيدًا لإلغاء الدستور الخاص بعصر ميجي ١٨٨٩، وهو ما يتطلب تغيير نصوص بعض مواد الدستور لإزالة العوائق عن قداسة السلالة الإمبراطورية، وتوضيح أن الإمبراطور يقع تحت طائلة الدستور، وعدم السماح بتدريس ألوهية السلالة الإمبراطورية في المدارس العامة، والطاعة العمياء غير المحسوبة، ومحو ذلك من الكتب الدراسية، وإزالة لوحات متعلقة بديانة الشنتو

من المدارس العامة، ومنع السجود للإمبراطور وصورته، ولا يجب السماح بتدريس طقوس تتعلق بتولي الإمبراطور في التعليم، وفي المدارس عدم الترويج للأصل المقدس للسلالة الإمبراطورية، والتفوق العنصري للشعب الياباني عن الشعوب الأخرى(٥).

وقبل إصدار الدستور في شكله النهائي تمت مراجعته من قبل معظم طبقات الشعب الياباني، والعديد من الأحزاب السياسية، ومجموعات تعليمية، وخبراء في الشئون العامة، والأفراد، والرأي العام، والصحافة والإذاعة(٦).

وصدر الدستور الجديد في ٣ مايو ١٩٤٧، وقد عرف بـ"دستور السلام"، وقد نص على أن الإمبراطور له دور رمزي دون أية سلطات على الرغم من أنه يُعامل ويُحترم كما لو أنه كذلك، أما السلطة التنفيذية فيترأسها رئيس الوزراء ووزراء يبلغ عددهم ١٤ وزيرًا كحد أقصى، ويتم تعيين رئيس الوزراء الياباني من قبل إمبراطور اليابان بناءً على توصية البرلمان، ومن بين أعضائه، وينبغي أن يحصل على ثقة Diet مجلس النواب بشكل دائم للاستمرار في منصبه، ويقوم رئيس الوزراء بتعيين وعزل الوزراء، وبالنسبة للسلطة التشريعية في اليابان فتقرر أن تتكون من مجلسين؛ مجلس النواب ومجلس الشيوخ أو مجلس المستشارين، ويتم انتخاب كلا المجلسين بشكل مباشر عن طريق نظام تصويت متوازٍ، وبالإضافة إلى المصادقة على القوانين؛ فإن البرلمان الياباني مسئول عن اختيار رئيس الوزراء، ويعتبر هو أعلى سلطة في الدولة، بينما تضمن السلطة القضائية أن يكون جميع القضاة مستقلين في أفعالهم وأحكامهم، وأن يعتمدوا على الدستور والقوانين فقط، ولايمكن إزاحتهم من مناصبهم" إلا إذا تم توضيح عدم أهليتهم عقليًّا أو فيزيائيًّا للقيام بأعمالهم"، كما أنه لا يمكن إنزال العقوبات بهم من قبل السلطة التنفيذية، ومن الممكن فقط إقالة قاضي المحكمة العليا بالأغلبية من خلال استفتاء يُجرى بعد الانتخابات العامة بعد تعيين القاضي(٧).

- **الأحزاب:**

منذ أوائل عهد الاحتلال في اليابان أصدر القائد الأعلى توجيهات

للحكومة اليابانية قبيل إصدار الدستور الجديد بضرورة إلغاء بعض الأحزاب التي قد تسبب مشاكل لسياسة الاحتلال، وإنهاء عمل بعض الشخصيات غير المرغوب فيها من الوظائف العامة بالإقالة(٨).

وفي ظل مساحة الحرية الممنوحة لليابانيين في أول انتخابات بعد الحرب العالمية الثانية– أبريل ١٩٤٦– شهدت البلاد ظهور خمسة أحزاب سياسية كبرى وهي الحزب الليبرالي، والحزب التقدمي، والحزب الديمقراطي الاشتراكي، والحزب الشيوعي(*)، وكون أهل الريف والطبقة الوسطى حزبًا عُرف بالحزب التعاوني، وإلى جانب هذه الأحزاب الكبرى تم إنشاء عدد من الأحزاب الصغيرة المحلية زادت عن ٣٥٠ حزبًا، وقد أسفرت أول انتخابات بعد الحرب عن فوز الحزب الليبرالي بالأغلبية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل شيجرو يوشيدا Shigeru Yoshida أول وزارة بعد الحرب(٩).

- **العمل مع الحكومة والشعب الياباني في فترة الاحتلال:**

اهتمت سلطات الاحتلال بالعمل مع الحكومة اليابانية، والتقارب مع القادة اليابانيين؛ لأن اليابانيين يظهرون معارضة للأفكار الجديدة، ووجهات النظر المقدمة بشكل مباشر من سلطات الاحتلال، والتي إذا عرضت عليهم من خلال قادتهم الذين يثقون فيهم فسيكون من السهل تفعيلها، والعمل بها، والتكيف على إطاعة أوامر الحكومة، وكان الإمبراطور قد أمرهم بالاستسلام، والعمل على تنفيذ توجيهات القائد الأعلى، ويظهر من خلال تاريخهم قابليتهم لإدراك الأوضاع الجديدة، والتكيف معها، ومع ذلك فهناك تيار قوى بين مفكري اليابان ساخط على تدخل الاحتلال في تفاصيل الحياه اليومية لليابانيين الذين يتطلع غالبيتهم بشوق للتخلي عن مخالب البيروقراطية الأمريكية واليابانية، وإعادة الأمور إلى طبيعتها مرة ثانية(١٠).

وتحولت لوزراة الخارجية الأمريكية، والخزانة بشكل خاص، كافة شئون السياسة الخارجية، مع الأخذ فى الاعتبار المشاكل المالية، في حين تولى رئيس الأركان المشتركة، ووزارة الحربية، والجيش الأمريكي إدارة مناطق الاحتلال مع إدارة حكومية مقبولة أو سياسة داخلية شبه حكومية، ويكون

للحكومة الأمريكية حرية تعيين ممثلين للعمل بصفة استشارية للسلطات العسكرية، مع أحقية الاتصال المباشر والحر لنقل المعلومات والتوجيهات بين الممثلين والوزارات اليابانية(١١).

وظل في المشهد القسم الدبلوماسي لمركز القيادة العامة، والقائد الأعلى لقوات التحالف، لكن مهمته انحصرت في الجانب بالبروتوكولي، وما يرتبط به رئيس القيادة العامة والقائد الأعلى لقوات التحالف، ومنذ ذلك الوقت أصبحت كل مهام وزارة الخارجية تُنفذ من خلال القسم الدبلوماسي باشتراك وإشراف مستشار ياباني ضمن التمثيل السياسي(١٢).

وعلى الرغم من تدخل أمريكا في شئون الحكومة اليابانية إلا أنها سعت إلى تطبيق المبادىء الإدارية الحديثة، والتي من أهمها إدارة الجودة والابتكار والتطوير، وإتقان العمل الإداري وتحويله إلى قيمة اجتماعية مرتبطة بالثقافة اليابانية، والعمل بروح الفريق بحيث تحدد مهمته بشكل واضح، ويحدد الوقت اللازم لإنجاز المهام بشكل دقيق، باعتبار ذلك من أسباب نجاح الحكومة اليابانية في ظل وجود سلطات الاحتلال(١٣).

ولأن التعليم حلقة أساسية في أية عملية تستهدف التغيير الاجتماعى، فقد أولت سلطة الاحتلال اهتمامًا خاصًّا به، ووجهت تعليماتها للحكومة اليابانية عام ١٩٤٥ بضرورة الإلغاء الفوري للروح العسكرية، والنزعة القومية المتطرفة، والأفكار المناقضة للديمقراطية من المناهج الدراسية (١٤)، وأوضح رئيس قسم المعلومات المدنية والتعليم التابع للقائد الأعلى لأول مرة أن وزير التعليم ونائبه لديهم الخبرة لوضع برنامج جديد للتعليم بالتعاون مع موظفي القائد الأعلى لقوات التحالف، وأضاف أن هناك كتبًا جديدة يتم طباعتها، وأن الأعوام الدراسية تمت استعادتها كما كانت قبل الحرب، وأن المدرسين والمسئولين التعليميين الذين فصلوا أو تم إجبارهم على الاستقالة بسبب آرائهم المتحررة سيتم إعادة تعيينهم إذا كانوا مؤهلين عن طريق استخدام الإذاعة وبرامج خاصة وكتيبات لإعادة توجيه وإرشاد المدرسين ومديري المدارس، ودعا رئيس قسم المعلومات المدنية والتعليم إلى تأسيس مبادىء التعليم المشترك، والمساواة في

تعليم البنات، وأبدى تفاؤله في النهاية بالوصول إلى رؤيته في وقت معقول، وطلب تحديد لجنة من المعلمين من قبل الحكومة اليابانية للتعاون مع بعثة التعليم الأمريكية التي كانت في طريقها لليابان" لدراسة النظام التعليمي"، ونصح القائد الأعلى لشئون السياسات والأهداف طويلة الأمد باستمرار اللجنة اليابانية بعد رحيل البعثة الأمريكية في خدمة الوزارة كهيئة استشارية لصالح التعليم، وأكد على أن المهمة الأساسية لإصلاح التعليم في اليابان تكاد تكون قد بدأت[١٥]، وإلى جانب التعليم اهتمت أمريكا بالجانب الثقافي، ولكي تنتهج أمريكا سياسة معاملة اليابان كشريك مساوٍ للدول وضعت برنامجًا أساسيًّا للتبادل الثقافي والمعلومات United information and educational exchange program (USIE) يهدف إلى إقناع اليابانيين بأفكار وبرامج العالم الحر، وعلى اليابان اختيار طاقم لبرنامج المعلومات الأمريكي على أعلى مستوى لكي لا يوفر معلومات فقط، بل مفاهيم وأفكار العالم الحر للصحافة اليابانية والإذاعة والإعلام، وتطوير برنامج تبادل الأشخاص، ولكي تحافظ أيضًا على اتصال وثيق بالمجموعات الخاصة كالعمال، والنساء، والفلاحين، وطلبة الجامعات، والصفوة المثقفة[١٦].

- **لجنة الشرق الأقصى والاقتصاد الياباني:**

عقب استسلام اليابان ودخول قوات من إحدى عشرة دولة[*] الأراضي اليابانية، ووضعها تحت قيادة الجنرال الأمريكي ماك آرثر، تأسست لجنة الشرق الأقصى far eastern commission لتقوم بالنيابة عن الحلفاء والقوة المشتركة بوضع سياسة استرشادية لسلطات الحلفاء في اليابان وفق شروط إعلان بوتسدام، وقد تقرر أن يكون القائد الأعلى للحلفاء مدنيًّا مدعومًا بقوات عسكرية معدة له، باعتبارها ضرورية لضمان فاعلية تطبيق الأوامر الواردة من الدول المشاركة في اللجنة طبقًا للترتيبات التي قامت بإعدادها[١٧]، إذ إن من المهام الرئيسية للقائد الأعلى لقوات التحالف مراجعة كل التشريعات الصادرة عن البرلمان الياباني ليتأكد من أنها لا تتعارض مع الأهداف الأساسية لسياسة الاحتلال[١٨]، وعلى القائد الأعلى أن يضمن كل المقاييس السياسية

والاقتصادية العملية لضمان تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد اليابانية الأساسية، وتحديد الواردات اليابانية بتوفير واردات المواد الغذائية لمنع انتشار الأمراض، وحدوث الإضرابات المدنية التي تضر بقوات الاحتلال، والعمل على زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لأقصى حد ممكن؛ بتوفير الأسمدة لزيادة إجمالي إنتاج المزارع، وبذل الاهتمام لتشجيع الإنتاج، وبيع السلع المخزنة لتشجيع المزارعين ومنتجي الغذاء الآخرين على تحريك منتجاتهم للأسواق، وترحيل الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء للمناطق التي بها إمدادات غذاء باستثناء الأشخاص الذين لديهم مهارات خاصة(١٩).

وفي الربع الأخيرمن عام ١٩٤٨ تغيرت مسئولية القائد الأعلى لقوات التحالف من السيطرة على الاقتصاد الياباني إلى الرقابة وإرسال التقارير كعنصر أساسي من سياسة مجلس الأمن القومي national security consul التي تمت الموافقة عليها آنذاك لليابان، لذا تم تخفيض عدد بعثة القائد الأعلى لقوات التحالف لمراقب واحد لرصد أنشطة الحكومة اليابانية في أسرع وقت ممكن للسماح لليابانيين بالأخذ على عاتقهم معايير ثابتة لتولي شئونهم الخاصة، الأمر الذي دفع لجنة الشرق الأقصى إلى تطوير سياستها الرسمية المتصلة بالشئون الداخلية لليابان بما يضع بعض القيود على صلاحيات القائد الأعلى لقوات التحالف، وتحويل المسئولية لليابانيين(٢٠).

ومنذ أن تأسست الحكومة اليابانية الديمقراطية المسئولة قدمت قيادة لجنة الشرق الأقصى الدعم التدريجي لها، ومتابعة تقدمها تحت توجيه القائد الأعلى لقوات التحالف، حيث كان من الضروري إيجاد تقارب حقيقي بينهما نظرًا لتأخر اتفاقية السلام رغم مرور ما يقارب الأربع سنوات على استسلام اليابان(٢١).

وفي إطار ذلك تم وضع برنامج لتخفيف وطأة الاحتلال عن اليابان حتى إن معظم توجيهات وتعليمات القائد العام- التي وصلت إلى ما يقرب من ١٧ ألف توجيه للحكومة اليابانية خلال فترة الاحتلال- تم إلغاء عدد كبير منها أو عدم تفعيله، والعديد منها كان قرارات وقتية تتعامل مع حالة واحدة. وكانت فاعلية برنامج الإصلاح في اليابان تُحدد في النهاية بالإجراء المتخذ من قبل

رئيس الأركان المشتركة joint chief of staff (JCS)، وأخيرًا القائد الأعلى لقوات التحالف في العديد من السياسات ومنها السماح لليابان بالمشاركة في مؤتمرات دولية، ورفع دعوى في أمريكا للإفراج وعودة الممتلكات المغتصبة، والسماح للسلطة اليابانية بالتواصل مع اليابانيين بالخارج(٢٢).

واستمرارًا لهذه السياسة، أعلن القائد الأعلى لقوات التحالف ومركز القيادة العامة في ٢١ يونيو ١٩٤٩ أنه سيتم تغيير مصطلح" الحكومة العسكرية" إلى" الشئون المدنية" اعتبارًا من ١ يوليو من نفس العام، وتغيير أقسام الحكومة العسكرية وفرق الحكومة العسكرية للجيش الثامن، وإعادة تسميتها بأقسام الشئون المدنية وفرق الشئون المدنية، وسيتبنى مصطلح الشئون المدنية وصفًا أكثر وضوحًا للمهمة الحقيقية لوكالات الاحتلال، وهذا التغيير يمثل خطوة إضافية لمركز القيادة في برنامجه لمنح المزيد من السلطات للحكومة اليابانية، وتقليل دور الاحتلال(٢٣).

هكذا سيطرت لجنة الشرق الأقصى وبخاصة القائد الأعلى لقوات التحالف الأمريكي على كافة مجالات الاقتصاد الياباني في فترة الاحتلال حتى مع تغير المسميات، وظل منح مساحة أكبر للسلطات اليابانية الفاعل الرئيسي لكل الأنشطة الاقتصادية حتى انتهاء فترة الاحتلال.

التعويضات:

طبقًا لظروف ما بعد الحرب، وبسبب الإجراءات الأمنية كانت التعويضات في اليابان مشكلة سياسية دولية بشكل مبدئي، فضلًا عن كونها مشكلة اقتصادية، فوجهة النظر الاقتصادية تذهب إلى أن دفع اليابان أي تعويضات سيفرض عليها عبئًا اقتصاديًّا، أما وجهة النظر السياسية فكانت أمريكا في الواقع غير قادرة على تأييد أي مقترحات تفرض تعويضات تُرضي بشكل كامل مزاعم الحلفاء نتيجة الدمار الذي لحق باليابان، الأمر الذي دفعها إلى عدم المطالبة بفرض تعويضات على اليابان على الإطلاق(٢٤).

فمنذ استسلام اليابان وحتى عام ١٩٤٨ أُجريت عدة مناقشات حول مسألة التعويضات، وفي أغسطس من ذات العام وضعت أمريكا مقترحًا لتحديد نسب

التعويضات الصناعية، وبموجب هذا الاقتراح ستتاح للدول الأعضاء في لجنة الشرق الأقصى نِسبٌ من التعويضات على النحو التالي: أستراليا ٨%، وكندا ١%، والصين ٣%، وفرنسا ٢,٥%، والهند ٥%، والأراضي المنخفضة ٥%، ونيوزيلاندا ١%، والفلبين ٨%، والاتحاد السوفيتي ٤%، وإنجلترا ١٢,٥%، وأمريكا ٢٣% [٢٥]، واستمرت المناقشات حتى عام ١٩٤٩، وفي لجنة الشرق الأقصى أوضحوا أن التعويضات التي ستنتزع من اليابان سوف تكون بشكل لا يضعف قدرة الشعب الياباني على مساعدة نفسه، وأن ضحايا العداء الياباني يتلقون تعويضات من المصادر اليابانية بقدرٍ ما بدون تهديد القدرة اليابانية على سداد متطلبات السلم، وبرنامج التعويضات الذي يجب أن يتم تدبيره وتفعيله في أقرب فرصة ممكنة[٢٦].

وعشية توقيع معاهدة السلام في سبتمبر ١٩٥١ أشار محافظ البنك الياباني إلى مخزون الذهب، واقترح أن يتم إيداع جزء منه لدى صندوق النقد الدولي (International Money fund)(IMF) قبل التصديق على المعاهدة يستخدم كقاعدة للائتمان، وأكد على أنه قلق بشأن إمكانية إخضاعه لطلبات التعويضات، وذكر المستشار الأمريكي أنه أوصى منذ فترة بحفظ الذهب في البنك الفيدرالي الأمريكي (US Federal reserve bank) في نيويورك، لكن هذا الاقتراح وجد معارضة سياسية، في حين أن لجنة الشرق الأقصى كانت ترى أن احتياطي الذهب الياباني يجب استخدامه أخيرًا للتعويضات لا سيما أن أمريكا مصرة على هذا القرار الذي اعتبرته ذا أولوية لتكلفة الاحتلال، وهذا الموقف الأمريكي لم يقبل من جميع الحكومات، وأشار أيضًا إلى أنه بمجرد أن تفعل المعاهدة ستصبح قرارات اللجنة بدون قيمة، وستصبح لدى اليابان حرية التصرف في الذهب، لهذا كانت وجهة النظر الأساسية أن يبقى الذهب في مكانه حتى يتم تفعيل المعاهدة[٢٧].

وعقب توقيع معاهدة السلام في ٨ سبتمبر ١٩٥١، وقرب تحول سلطات القائد الأعلى لقوات الحلفاء إلى علاقات دبلوماسية بين أمريكا واليابان، تطلب الأمر إجراء مناقشة اليابان للعديد من المعاهدات المتعلقة بالصيد، والتعويضات

مع قوات الحلفاء، ومن ثم يتضح أنه طوال فترة الاحتلال الأمريكي لليابان لم تسو مسألة التعويضات بشكل نهائي.

- **جهود إنعاش الاقتصاد الياباني:**

عانى الاقتصاد الياباني بصفة عامة بعد الحرب من فقدان ثلث الثروات، ومن ثلث إلى نصف الدخل، وتمثل ذلك في انخفاض معدلات الدخل ككل في عام ١٩٤٦ إلى أقل من نصف معدلات ما قبل الحرب، حيث انخفض مستوى المعيشة لسكان الريف بما يتراوح بين ٤٠ و٦٥% عنه فيما قبل الحرب، كما انخفض مستوى معيشة سكان الحضر بمقدار ٣٥% عنه قبل الحرب، ومن خلال أحد تقارير لجنة الشرق الأقصى في أوائل عام ١٩٤٦ يتبين أن الانطباع العام المأخوذ عن الوضع في اليابان هو اختفاء أغلب السلع من كل الأنواع من الأسواق، والمظهر الرث لملابس الرجال والنساء، وأكد التقرير على أنه لحماية الديمقراطية الأمريكية في اليابان، وإزالة أي أسباب لحركات الجناح اليميني أو اليساري يجب أن تعمل أمريكا على تقليل نقص الغذاء، والمساعدة فى إنعاش الصناعة وتجارة الصادرات كمطلب لاستقرار العملة ترسيخًا للديمقراطية التي قُبلت من قبل اليابانيين، وكل الإصلاحات التي ستجعل اليابانيين أنفسهم راغبين في استمرارها حتى بعد انسحاب القوات الأجنبية في النهاية، كما أشار اليابانيون إلى أنه سيكون في اعتقادهم إعطاؤهم بعض الضمانات لمستقبل الشعب والأمة(٢٨).

وحتى عام ١٩٤٨ كانت مشكلة اليابان الكبرى هي محاربة التضخم المتزايد، وكسر الحلقة المفرغة بين الأجور والأسعار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورغم أنها اتخذت في فبراير ١٩٤٦ عدة إجراءات لمكافحة التضخم، ومنها تجميد أسعار الممتلكات الخاصة، وجرى تقدير أثمان هذه الممتلكات، والنقود التي يجب إيداعها في المصارف للحصول من جديد على أوراق نقدية، وحددت المسحوبات بمبلغ ٥٠٠ ين للعائلة شهريًّا، وكان تأثير هذا الإجراء مهمًّا في خفض عدم المساواة في الدخول، لكن هذه الإجراءات لم تكن قادرة على إيقاف زيادة التضخم؛ ففي طوكيو تضاعفت الأسعار ثماني مرات

فيما بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٨، وخلال هذه الفترة واظبت الحكومة على تحقيق هدفين متناقضين معًا، حيث أطلقت الآلة الصناعية من جديد لإنعاش النمو بالسيطرة على التضخم، وقد فشلت هذه السياسة فشلًا ذريعًا[٢٩].

وكان المسئولون اليابانيون يرون أن أية خطوات تُتخذ لتطوير الاقتصاد الياباني بمعزل عن الاتجاهات العالمية سوف لا يكون لها سوى تأثير محدود جدًّا، لذلك كان على اليابان أن تعود إلى مكانها الصحيح ضمن المجتمع الاقتصادي الدولي في أسرع وقت ممكن، وأنه لا يمكن للاقتصاد الياباني أن يستعيد قوته إلا" بتعريضه" للمناخ العالمي، وتمكين الصناعات اليابانية من منافسة صناعات الأمم الأخرى و"بنفس شروطهم" التجارية، ورغم أن هذا الاتجاه الجديد يضع على كاهل الشعب الياباني كثيرًا من المصاعب والتضحيات إلا أنه هو الطريق السليم– في رأي المخططين اليابانيين– لعلاج الوضع الاقتصادي، وقد لقي هذا الرأي دعمًا واسعًا من الاقتصاديين اليابانيين، ومن أعضاء الحزب الليبرالي الحاكم، وكان لزامًا التخلي عن محاولات توجيه الاقتصاد الياباني عن طريق الرقابة، وتقديم الإعانات، والمضي به قدمًا حتى يدعم نفسه بنفسه، وتأسيسًا على ذلك فإن السياسة العامة التي سار على نهجها بعض الخبراء الاقتصاديين من خلال قيادة الدول الحليفة والجنرال ماك آرثر كان عليها أن تتغير جذريًّا[٣٠].

وفي خريف سنة ١٩٤٨ تم تعيين أحد مصرفيي مدينة ديترويت ويدعى جوزيف م. دودج Joseph .dodge [*] كمستشار خاص للقائد الأعلى لقوات الحلفاء للشئون الاقتصادية، ولهذا عرفت كافة الإجراءات التي اتُّخذت خلال هذه الفترة باسم خطة دودج، وفي ظل برنامج دودج تم إلغاء نظام مراقبة الأسعار، والمساعدات المالية لعملية الإنتاج، بالإضافة إلى القروض التي يقدمها مصرف تمويل إعادة الاعمار. ولقد بدأ دودج سياسة اقتصاد السوق الحر، والميزانيات المتوازنة، والضرائب المنخفضة، واستقرار سعر صرف الين (٣٦٠ ينًّا مقابل الدولار الأمريكي)، وأخيرًا التنظيم الصارم للموارد المالية، ولقد أحدثت تدابيره الصارمة لمواجهة التضخم– والتي توافقت مع تراجع الأسواق

العالمية أمام الصادرات اليابانية– انخفاضًا حادًّا في الطلب الإجمالي، حيث كانت الإخفاقات التجارية والبطالة النتيجة الحتمية لكل ذلك، وبحلول ربيع سنة ١٩٥٠ كان مشهد الاقتصاد الياباني قائمًا حتى عشية الحرب الكورية[٣١].

وعلاوة على محاولات معالجة التضخم، حاولت أمريكا مساعدة اليابان بخصوص النظام الضريبي؛ وذلك عن طريق إرسال بعثة في مايو من عام ١٩٤٩ برئاسة دكتور كارل شوب Dr.carle shoup [*] خرجت ببعض التوصيات ضمنتها في مذكرة تم إعلانها في مؤتمر صحفي خاص في طوكيو في سبتمبر ١٩٤٩، وتطلع دكتور شوب إلى أن يؤدي نشر المذكرة أو التقرير إلى مناقشات حكيمة لتطوير النظام الضريبي الياباني في الصحافة، ومكاتب الضرائب المحلية والقومية المنتشرة في البلاد، ودوائر الأعمال، والمنظمات النسائية، والجامعات والمدراس الثانوية، والاستفادة بتلك التوصيات، وخروج ممثلي مراكز القيادة العليا بتوصيات أخرى، بالإضافة إلى تخفيض أساسي بنسبة ٣٠% لإنهاء معدلات ضريبة الدخل الفردي المرتفعة عن المعدل الطبيعي (التي تصل إلى ٥٥%)، والتي تنتج عنها درجة كبيرة من الطواعية لاستجابة دافعي الضرائب بشكل يجعل تنفيذ الضرائب ممكنًا وفعالًا إذا ما تراوح صافي معدل الضريبة ما بين ½% إلى ٣% للفرد الذي يصل صافي ممتلكاته إلى ٥ ملايين ين من أجل تخفيض ضريبة الدخل للمدعومين بشكل كبير، وتحديد المشاركة العادلة في معدلات ضريبة الدخل بنسبة ٣٥%، وإلغاء زيادة فوائد الضرائب، وإعادة تقييم الأموال بشكل يعكس حقيقة تكلفة الاستهلاك لأغراض الضريبة[٣٢].

ولنجاح خطة التنمية الاقتصادية باليابان، أوصى د. شوب بتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وأمِل أن يتم تشجيع جميع المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين من خلال إزالة اعتراضاتهم لاستثمار أموالهم في الصناعة اليابانية عن طريق إلغاء فوائد الضرائب الإضافية على التعاونيات، وتوفير معاملة أكثر تحررًا لحاملى الأسهم، وإسقاط ٢٠% من الضريبة المعيشية للأجانب المقيمين في اليابان، وتطلع مسئولو قيادة الحلفاء إلى أن يقوم البرلمان الياباني بالموافقة

السريعة على توصيات الإصلاح الضريبي الخاصة ببعثة د/ شوب لتمريرها، ومن المحتمل اتخاذ "إجراء مباشر" من قبل مركز القيادة العامة إذا تباطأ اليابانيون، ورأى مسئولون على مستوى عالٍ من الحلفاء أن العديد من الأحزاب السياسية اليابانية ستتعاون من أجل الوصول إلى التشريعات المناسبة، وذكر أنه إذا لم يحدث ذلك سيتم إعلامهم بعدم الاستهانة بتلك القرارات السياسية على حساب الشعب، لذا انتظر رجال الأعمال الأجانب بشغف قرار البرلمان بشأن التوصيات ليروا رد الفعل على ضرائب الشركات الأجنبية؛ لأن قانون الضرائب السيىء أدى إلى منع تدفق الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية إلى اليابان منذ نهاية الحرب، والتي أصبح هناك احتياج كبير إليها في اليابان(٣٣).

وقد ظل اليابانيون في حاجة إلى دعم أمريكا لإعادة بناء اقتصادهم في فترة ما بعد الحرب رغم المحاولات التي قاموا بها لمساعدة أنفسهم من خلال خطة مقترحة، وقيام القائد الأعلى لقوات الحلفاء بمراقبة الأداء الاقتصادي لليابانيين لتبني هذه الخطة، وإرسال تقارير ربع سنوية للحكومة الأمريكية المعنية بمقدار حصة العون أو المساعدة المطلوبة لليابان من خلال الكونجرس خلال العام المالي ١٩٤٩، ولأي مدى يُعهد بها لليابان خلال فترة العام المالي ١٩٤٨، وإن تبني مثل هذه السياسات سيضع برنامج العون الأمريكي على نفس قاعدة مناطق أخرى من العالم كألمانيا، ومن الطبيعي انتهاء رقابة القائد الأعلى لقوات الحلفاء على الإدارة الاقتصادية للحكومة اليابانية، ومع ذلك ستظل قاعدة السياسة الاقتصادية في اليابان تتأثر بقوة بالحكومة الأمريكية إذا ما أعلن تبنيها بوضوح بشكل مباشر ومستمر، وارتباطها بالعون الأمريكي لمعيار الأداء الاقتصادي الياباني(٣٤).

واستمرت اليابان حتى بعد توقيع معاهدة السلام (التي سيأتي ذكرها فيما بعد) في حاجة إلى العون الأمريكي، كما صرح رئيس الوزراء الياباني بضرورة وحيوية التعاون مع أمريكا سياسيًّا واقتصاديًّا على أوسع نطاق، وعلى الجانب الآخر هناك عناصر محددة ليست "شيوعية" بالضرورة ستصنع دعاية صاخبة تشوه نية أمريكا بغرض تعطيل التعاون الأمريكي الياباني، واليابان على

استعداد لمنح أمريكا مواد خام حساسة كالنحاس والألمونيوم على قدر الإمكان بشكل جزئي كوسيلة لكسب دولارات؛ لحاجة اليابان إلى رأس مال بشكل سريع وضروري لتنمية مصادر الطاقة الكهرومائية، حتى إنها كانت في احتياج إلى قرض من أمريكا لضرب عصفورين بحجر واحد؛ أحدها سياسي، والثاني اقتصادي، لذا أخذت واشنطن في الاعتبار تقديم قرض لليابان؛ لأنه سوف يحدث تأثيرًا نفسيًّا نافعًا يساعد على تقوية الجبهة المشتركة بين أمريكا واليابان(٣٥).

ولما كانت أمريكا في وضع لا يسمح لها بتقديم قروض لليابان، فقد رأت أن بالإمكان الحصول عليه من مؤسسات الإقراض الدولية، ويمكن أن تعتمد على البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for reconstruction and development IBRD))، كما أن ردود فعل البنوك تجاه إقراض اليابان ستتأثر- بشكل كبير- بجهود اليابان لوضع اقتصادها الداخلي على أسس سليمة، وأمريكا ستدعمها بـ ٤٠ مليون دولار ائتمان من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمشاريع الطاقة، ولا يمكن أن تتعهد بمشاريع أخرى مقدمًا، واليابان بشكل عام قادرة على بناء الضروري من المصانع والمعدات لمتابعة التنمية، وسوف تُقدَّم القروض للاحتياج فقط للأعباء غير الضرورية على ميزان المدفوعات الياباني، والتي يجب تجنبها في المستقبل(٣٦).

وبينما كانت الجهود تبذل لتحسين الوضع الاقتصادي المتأزم في اليابان في فترة الاحتلال جاءت الحرب الكورية في منتصف عام ١٩٥٠ لتحدث تحسنًا في الاقتصاد الياباني- ولو بشكل استثنائي- فحال اندلاعها اتخذ القائد الأعلى لقوات الحلفاء والسلطات اليابانية تدابير احترازية بالاقتصاد الياباني، لتنهال الطلبات على اليابان لطلب السلع والإمدادات للمجهود الحربي من جانب قوات الأمم المتحدة التي تحارب في كوريا، وفي نفس الوقت تصادف أن تحسن الوضع بالنسبة للأسواق الخارجية، ولهذه الأسباب مجتمعة زاد حجم الصادرات زيادة كبيرة، وبحلول شهر سبتمبر من نفس العام تخلت اليابان عن توزيع الأقمشة على المواطنين بالبطاقات، وفي خلال عام واحد من اندلاع

الحرب الكورية ارتفعت الطاقة الإنتاجية للتعدين والصناعة اليابانية بنسبة خمسين بالمائة، وتضاعف الدخل الإجمالي ثلاث مرات، كما تم تحرير الموارد المالية من قيود خطة دودج، حيث بقيت ثلاثة تدابير أساسية هي: ميزانية متوازنة، وسعر صرف ثابت للين أمام الدولار، وإلغاء الرقابة على الأسعار، وتقنين صناعة الآلات، وقد أثرت السياسة الاقتصادية لليابان في ظل الاحتلال على قطاعات الاقتصاد الياباني المختلفة[٣٧].

- **الزراعة:**

من المعروف أن اليابان عانت إبان الحرب العالمية الثانية نقصًا غذائيًّا مرهقًا، واحتكارًا متفاقمًا للأراضي من قبل المضاربين والمُلاك الغائبين، وضغطًا سكانيًّا متزايدًا على الأراضي المحدودة، إذ كان ثلث الأراضي الزراعية في اليابان يستثمر من قبل صغار المستأجرين[٣٨]، وزادت الأوضاع سوءًا بزيادة نسبة البطالة لا سيما بعد عودة ثمانية عشر مليون عامل من مجموع سكان اليابان البالغ عددهم آنذاك ثلاثة وسبعين مليون نسمة إلى الزراعة بعد تسريحهم من وحدات الجيش التي كانوا ينتسبون إليها، ومن جانب آخر خيم شبح المجاعة على اليابان عقب انخفاض إنتاج الأرز عام ١٩٤٦ إلى مستوى لم تشهده اليابان منذ ثلاثين عامًا، ويعزى سبب ذلك إلى تدهور الأنشطة الزراعية التي تعتمد على الأسمدة مما أسهم في تفشي ظاهرة السوق السوداء، إذ احتكر المزارعون محاصيلهم، ورفضوا بيع حصصهم المقررة إلى الحكومة بهدف الحصول على أسعار أعلى من خلال بيعها بطرق غير مشروعة، فضلًا عن عدم ثقة المزارعين بقدرة الحكومة على دفع أثمان محاصيلهم[٣٩].

وقبيل إصدار قانون الإصلاح الزراعي كانت هناك محاولات من قبل سلطات الاحتلال والحكومة اليابانية لعمل برنامج حكومي لخمس سنوات لتوزيع الأراضي الزراعية، مع تحديد الملكية بما يزيد قليلًا عن ١,٥٠ هكتار كحد للملكية بشكل أساسي عن طريق استصلاح الأراضي العسكرية السابقة[٤٠].

وفي أكتوبر من عام ١٩٤٦ صدر قانون للإصلاح الزراعي[*]، وكان هدفه الأساسي تحويل صغار المستأجرين إلى مُلاك، وتضمن وضع سقف للملكية

الخاصة بلغ ٣ هكتارات، والاستيلاء على الأراضي الفائضة نظير تعويض، على أن يعاد بيعها إلى صغار المزارعين من المستأجرين لقاء ثمن يسدد تقسيطًا على سنوات، والأراضي التي لم يشملها القانون تم وضع "سقف الربع"، والذي بموجبه لا يجوز تجاوز ٢٥% من إنتاج الأرض[٤١]، وإلى جانب الإصلاح الزراعي عملت الحكومة على تقديم المساعدات للمزارعين بوضع برامج خاصة لدعم الأسعار وبخاصة أسعار الأرز، كما قدمت دعمها لمدارس التقنية الزراعية ومراكز البحوث، ومن ناحية أخرى عززت الجمعيات التعاونية الزراعية، وهذه المبادرات الحكومية تمت عن طريق منح قروض منخفضة الفائدة، وتطوير عمليات التسويق الجماعي على صعيد القرى[٤٢].

ومن المبادىء التي تقررت أنه من السهل نسبيًّا تعديل القوانين، أو تغيير النظام السياسي في دولة من الدول، ولكنه من العسير تأصيل جذور هذه التغييرات في نفوس الجماهير، وجعلها جزءًا من واقعهم، وجانبًا من سلوكهم اليومي، ومن الملاحظ أن الإصلاحات التي تمت في اليابان عقب الحرب كانت لها جذور ثابتة، فعلى سبيل المثال كانت هناك رغبة في الإصلاح الزراعي قبل الحرب، وهذه الرغبة لقيت استجابة بين اليابانيين، وانتشرت أفكارها في المناطق الريفية، وتطلعت الجماهير إليها منذ الثورة التي وقعت في عهد تايشو، وأطلق عليها مشاغبات الأرز؛ لأن القانون كان يضر بشريحة من أبناء المجتمع الياباني، ولهذا لقي هذا المشروع معارضة شديدة من جانب المتضررين منه بصفة مباشرة حتى عام ١٩٤٨ مما دعا القائد الأعلى إلى أن يصدر توجيهات للحكومة اليابانية للتعامل بعنف وشدة مع من يعارض تنفيذه[٤٣].

لذلك كان قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في أكتوبر ١٩٤٦ أحد أهم الإصلاحات الضخمة التي كان القصد منها تحويل الفلاح الياباني إلى مالك صغير للأرض، لذا أصبح الفلاحون لأول مرة مستهلكين يمتكلون وفي أيديهم قوة شرائية، أما الملاك الذين لا يقيمون في الأرض فقد أرغموا على بيع أراضيهم لمستأجريها بشروط ميسرة جدًّا، وبذلك تم ضرب العائلات الكبرى، لذا

كان الإصلاح الزراعي في اليابان أقوى نظام لإصلاح زراعي طبق في بلد غير شيوعي، وأنجح نظام بفاعلية[٤٤].

الصناعة:

مما لا شك فيه أن هزيمة اليابان في الحرب ترتب عليها حدوث تحولات ضخمة إذا ما قورنت بالتغييرات التي حدثت في المراحل التاريخية السابقة، فقد انهار الإنتاج الصناعي بعد توقف المصانع الحيوية والسكك الحديدية نتيجة لنقص الطاقة والمدخلات الصناعية في أعقاب الحرب مباشرة في عام ١٩٤٥- ١٩٤٦ بنسبة ٨٠% عما كان عليه في فترة الحرب نتيجة لغرق معظم السفن الحربية، وضعف التجارة اليابانية، وفقدان اليابان لمستعمراتها[٤٥]، ومني القطاع الصناعي بخسائر فادحة، حتى إن نحو ربع المصانع أصابها الدمار، ولكن يبدو أن الفوضى كانت أكثر من الدمار وراء ضعف الإنتاج غداة الحرب، حيث لم يكن معدل استخدام التجهيزات إلا في حدود ٣٠% في قطاعي السيارات والمنسوجات (أنسجة، وقطن، وزيوت)، و٢٠% في قطاعي الأسمنت والصودا، و١٠% فقط في قطاع الصناعات التعدينية والآلات الصناعية[٤٦].

واتسمت المرحلة الأولى من السياسة الصناعية فيما بعد الحرب بانتقاء قطاعات التنمية، وشكلت وفرة الأيدي العاملة، وانخفاض تكلفتها آنذاك الميزة الوحيدة لليابان، وربما أن ذلك هو ما ساعد الحكومة على الدفع بالصناعات كثيفة الأيدي العاملة، وبسيطة الاستهلاك لرأس المال، ففى نهاية الأمر وُضعت سياسة تنمية للصناعات الثقيلة والكيماوية باعتبارها مرحلة ممهدة لهيكلة الآلة الصناعية الكاملة، ووضعت اللبنات الأولى للصرح الصناعي بمنح الأفضلية لقطاعات المناجم والكهرباء وبناء السفن، وبظهور وزارة الصناعة والتجارة الدولية[*] (MITI)(*) Ministry of international trade and industry مرة أخرى في عام ١٩٤٥، وبتوسع حقل نشاطها فقد وصلت في عام ١٩٤٩ إلى إعادة هيكلة نفسها، ورغم وزنها في الاقتصاد فسرعان ما تميزت هذه الوزارة عن الوزارات الأخرى بقلة عدد موظفيها، وميزانيتها المحدودة، والأهداف الاستراتيجية الموائمة السريعة، واعتمدت قوتها على نوعية اختيار موظفيها،

وعلى شبكة من موظفيها المتقاعدين الأعضاء فى مجالس إدارة المنشآت الكبيرة، وبالإضافة إلى وزن شبكاتها البشرية امتكلت هذه الوزارة وسيلة ضغط عظيمة لحث الصناع على اتباع وصاياها، فبإمكانها تقديم رأي إيجابي أو سلبي على ملفات طلبات القروض من مصرف التنمية Development Bank(DB) (بنسبة فائدة منخفضة) باعتباره مصرفًا عامًّا مهمته تمويل المشاريع الصناعية، وبالتوازي مع فرض الرقابة على الواردات امتلكت وزارة الصناعة والتجارة الدولية أدوات توجيه البنى الصناعية، وتقليص المنافسة الخارجية(٤٧).

وفي إطار صياغة سياسة الصناعات اليابانية اجتمع في عام ١٩٤٧ مندوبو أمريكا والصين وبريطانيا بلجنة الشرق الأقصى وقرروا أن كل المعدات الصناعية والآلات المستخدمة في الصناعات الحربية الأولية يجب اتخاذها كحق للتعويضات، وتنفيذ حظر إعادة إنشاء الصناعات الحربية(٤٨)، وتخوف القائد الأعلى لقوات الحلفاء من الفراغ الاقتصادي قبل نهاية الحرب، والذي قد يُنتج نقل الصناعة باليابان، ومن الممكن السماح بملء هذا الفراغ من خلال إعادة الاقتصاد الصناعي المدعوم لليابان من خلال تشجيع كل الصناعات الآسيوية القادرة على المنافسة العالمية، والتعداد السكاني الكبير في آسيا ومنطقة الهادي، والذي يعتمد على الاحتياجات الأساسية كالمنسوجات، والوقود، ومواد البناء، وسلع أخرى مماثلة ما لم يتم إنتاجها من خلال قدرات المصانع القائمة، والتي يقع أغلبها في اليابان في وقت كانت فيه قدرة إنتاج المنسوجات اليابانية غير كافية للاحتياجات المحلية.

كذلك كان هناك تخوف من أن تعتمد باقي دول آسيا على اليابان في قطع الغيار، واستبدال المعدات التي تؤخذ من اليابان كتعويض، لا سيما أن الماكينات اليابانية مطابقة، ومماثلة للمعدات "الأمريكية، والبريطانية، والألمانية"، واستبدال النسخ ليس من الصعب بعينه(٤٩).

وبخصوص صناعة النسيج، والتي تعد من أهم الصناعات اليابانية، فقد حدثت تغييرات تكنولوجية مهمة أدت إلى تراجع صناعة الحرير والمنسوجات

القطنية، فقبل الحرب كان لدى اليابان ١٢ مليون محلج للقطن، وفي نهاية عام ١٩٤٧ كان هناك ١,٨ مليون فقط يعملون، بينما يوجد ٣ ملايين آخرين متوقفين، ولدى اليابان آنذاك طاقة إنتاجية كافية من النسيج للاستهلاك المحلي فقط(٥٠).

ومن هذا المنطلق، اجتمع وزير الصناعة البريطاني ومعاونوه مع ممثلي وزارة الخارجية الأمريكية وطالبوا الولايات المتحدة الأمريكية بالموافقة على إرسال بعثة نسيج أمريكية– إنجليزية مشتركة في ٢٤ يناير ١٩٤٩ للتوصل إلى تفاهم مع ممثلي صناعة النسيج اليابانية، والقائد الأعلى لقوات الحلفاء المعني بالدور طويل الأمد للنسيج الياباني في التجارة العالمية، وقد طلب مدير معهد المنسوجات القطنية عقد مؤتمر مع مسئولي الحكومة اليابانية لمصلحة خمسة اتحادات للمنسوجات القطنية، وتم ترتيب الاجتماع في ٣ فبراير من نفس العام لممثلي التجارة والخارجية والحربية، وممثلي اتحادات المنسوجات القطنية، والذين أعربوا عن اهتمامهم بدراسة أسباب تراجع أسواق المنسوجات اليابانية الخارجية، وأسباب انخفاض الأسعار، وسياسة البيع والشراء المتبعة في توزيع المنسوجات اليابانية، ولم ينوه ممثلو صناعة المسنوجات الأمريكية إلى الاتفاق على دور مستقبلي للمنسوجات اليابانية في التجارة العالمية كهدف للبعثة، وأكدوا على أهمية المراجعة العامة مع القائد الأعلى لقوات الحلفاء وممثلي المنسوجات اليابانية في تجارة المنسوجات العالمية، والتوقعات طويلة الأجل، وجدير بالذكر أن البعثة مكثت في اليابان حتى سبتمبر من نفس العام(٥١).

وقد أدى انتصار القوى الشيوعية في الصين إلى تغير جذري في موقف قائد قوات الاحتلال، فلم يعد يعطي الأولوية لتحويل اليابان إلى أمة ديمقراطية، وإنما لنهضتها الاقتصادية، فجرى التوقف عن تفكيك المصانع، وبخاصة المنشآت الكبيرة بهدف دفع تعويضات الحرب، وبحث تشجيع إعادة تشكيل المجمعات الصناعية وإن سارت الأمور ببطء منتظم(٥٢)، ومن ثم أعلنت أمريكا موقفها في مايو من عام ١٩٤٩ بأنه لا يجب أن تكون هناك قيود على الإنتاج السلمي لليابان أو معدلات الطاقة الإنتاجية في الصناعة المخصصة لأغراض

السلم، وبذلت جهودًا للوصول إلى اتفاق مع وزارة الصناعة لتعريف محدد لها يندرج ضمن "الصناعات السلمية" والصناعات غير السلمية، وتم التشاور مع وزارة الحربية والبحرية، واللجنة البحرية، والوكالات الأخرى المعنية والمنظمات قبل تقديم مقترح سياسي مناسب للجنة الشرق الأقصى(٥٣).

وفى إطار الحرب الباردة كانت هناك خلافات بين الأمريكان والسوفيت فيما يخص الصناعة في اليابان، ويظهر ذلك من خلال المقترحات المقدمة للجنة الشرق الأقصى من الاتحاد السوفيتي، واعتراض الأمريكان على ذلك فيما يخص فرض قيود على تنمية الصناعات اليابانية السلمية على أساس أنها لا تستخدم في أغراض غير سلمية، ولكن القائد الأعلى كان له الرأي الأخير في رسم السياسات المتعلقة بما يندرج ضمن الصناعات السلمية حتى لو اختلف مع لجنة الشرق الأقصى(٥٤).

وكان تجريد اليابان من مستعمراتها، وإغلاق أقرب وأفضل الأسواق بالنسبة لها يفرض عليها الاحتياج إلى السفن الأكثر ضخامة، وسرعة الوصول إلى الأسواق، ومصادر المواد الخام البعيدة، وأصبح النقل الجوي المدني في المجتمع الحديث أساسيًّا للمواصلات العامة والقطارات، ولذا أصبح من الضروري لها الترويج للتجارة، والحصول على العملة الأجنبية، وإذا ما ازدهرت بشكل معقول سيخفف هذا من العبء الذي يقع عن عاتق دافعي الضرائب الأمريكان، لذا تكون الحكومة في اليابان لديها مجال خصب للنمو، فهناك توصيات بضرورة تصنيع طائرات مدنية، والإنتاج يجب أن يحدد بأنواع وأرقام لا تشكل تهديدًا على أمن أمريكا، وتحديد مداها، وكذا عدم فرض قيود على بناء وإصلاح الأسطول التجاري، وهذا يجب أن يستمر حتى بعد انتهاء فترة الاحتلال(٥٥).

وقد شكل اجتياح قوات كوريا الشمالية الشيوعية لأراضي كوريا الجنوبية في يونيو ١٩٥٠ عنصرًا حاسمًا إضافيًّا لليابان التي استغلت فرصة التزام الولايات المتحدة بتحقيق ازدهارها، وقامت بتزويد القوات الأمريكية المحاربة ضمن قوات الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية بالمنتجات والخدمات، لذا ارتفعت

معدلات الاستثمار، وقامت المشروعات الخاصة باستثمار مبالغ ضخمة لتجديد منشآت الصناعة حتي إنه في عام ١٩٥٢ تمت استعادة الأرخبيل الياباني لسيادة اليابان، و" أخذ إنتاجها الصناعي يتقدم سنويًّا بمعدل ١٥% بتوجيه من وزارة الصناعة والتجارة الدولية"(٥٦).

التجارة:

نظرًا لمعاناة الاقتصاد الياباني في فترة الاحتلال، ونقص السلع الغذائية، وتدمير معظم قدرات اليابان الصناعية، وفقدانها لمستعمراتها، ومحاولتها الوقوف على أقدامها، وإعادة هيكلة اقتصادها مرة أخرى من خلال تدعيم الزراعة والصناعة لم تعد التجارة تمثل نشاطًا أساسيًّا باليابان، ومن ثم فإن معظم المصادر المتاحة، والتي أمكن الوصول إليها لم تول هذا المجال اهتمامًا كبيرًا، ولكن يمكن أن يقال بصفة عامة: إن أمريكا أصبحت العميل التجاري الأساسي لليابان باعتبارها أهم مورد لها، ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف الاستثنائية أن يصبح الميزان التجاري في غير صالح اليابان، وذلك على الرغم من غياب البيانات الخاصة بأرقام الصادرات والواردات.

ففيما يتعلق بقواعد التجارة الخاصة مع اليابان عملت السياسة الأمريكية على إنعاش التجارة الخارجية لليابان لتساهم في إنعاش الاقتصاد العالمي خصوصًا في آسيا وجنوب شرقها لمساعدة اليابان في الوصول إلى الدعم الذاتي حتى تصبح تخصيصات دعم الكونجرس السنوية لها غير ضرورية، ولأن الإنعاش التجاري لليابان سيمكنها بصعوبة من تحقيق المستويات المطلوبة لضرورات السلام للشعب الياباني كما هو محدد من لجنة الشرق الأقصى، وعلى القائد الأعلى لقوات الحلفاء تسهيل استعادة الممارسات التجارية الطبيعية لليابان طبقًا لشروط السياسات المسموح بها، وأخطرت أمريكا لجنة الشرق الأقصى تبنيها لبرنامج مساعدات لليابان لاستعادة الدعم الذاتي بأسرع ما يكون، وطلبت دعم دول لجنة الشرق الأقصى؛ لأن وزارة الخارجية كانت مدركة لحجم الاستياء الاقتصادي والسياسي لليابان في بعض الدول مما يتطلب إرسال بعثات للخارج لتسهيل إنعاش التجارة الخارجية لليابان إلى الحد المسموح به في الظروف القائمة.

وقد أسس الكونجرس الأمريكي صندوق دعم مالي متجدد بمبلغ ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٤٨ يستخدم لشراء نسيج من الألياف الصناعية من أمريكا لاستخدامها في المناطق المحتلة وبخاصة اليابان، ويتاح بيعه بأي عملة مقبولة للقائد الأعلى لقوات الحلفاء، لكنه يتطلب عودة الدولارات في النهاية للصندوق، وأيضًا توفير ٦٠ مليون دولار كحد ائتمان لدى القائد الأعلى من خلال البنوك الخاصة كبنك التصدير والاستيراد لشراء القطن الأمريكي، واستمرار اتفاقية المدفوعات الاسترلينية بين اليابان والكتلة الاسترلينية طبقًا لاتفاقية التجارة بين القائد الأعلى لقوات الحلفاء ومنطقة الاسترليني فيما عدا منتجات المنسوجات القطنية المنتجة في أمريكا، والتي تتطلب الدفع بالدولار، ثم تقرر أنه من الممكن أن تدبر بالاسترليني. وتحتاج اليابان إلى استيراد كميات كبيرة على مدى واسع من المواد الخام لتصنعها وتبيعها منتجات مصنعة(٥٧).

لذا وافق القائد الأعلى لقوات الحلفاء على أن يكون لدى أعضاء لجنة الشرق الأقصى ودول أخرى شراكة تجارية أساسية مع اليابان، ومن الممكن تعيين ممثلين تجاريين في طوكيو لديهم تفويض كامل لإقامة علاقات تجارية، والمناطق التي يمثلونها، ومهمتهم معرفة السلع المرغوب فيها من حكوماتهم للتصدير من اليابان وإليها، وإبقاء القائد الأعلى لقوات الحلفاء على علم بالتقدم في برنامج الصادرات والواردات، والسلع المطلوبة أو المقترحة من حكوماتهم، وقبول شروط البيع الحكومية مع وكالات البيع اليابانية الموافق عليها من خلال القائد الأعلى لقوات الحلفاء، وقبول توصيل الصادرات اليابانية مجانًا للموانىء اليابانية، وتولي تفاصيل الشحن المحيطي والتأمين مثلما تفعل شركات التجارة الأمريكية في حالة الصادرات لأمريكا، وإمداد القائد الأعلى لقوات الحلفاء بالمعلومات المالية، كتكلفة سعر البيع، ومتطلبات واستحقاقات أي مستندات تؤثر في الواردات والصادرات لحكوماتهم(٥٨).

وفي ضوء المشاورات التي تمت بين وزير المالية الأمريكي والقائد الأعلى عام ١٩٤٨ وُضعت بعض القواعد المنظمة لحركة التجارة الخارجية اليابانية من أهمها عقود الصادرات والواردات التي ستستمر ما بين التجارة ومجلس

التجارة الياباني (Japanese board of trade)(JBT)، والتي تحتاج إلى موافقة القائد الأعلى لقوات الحلفاء، على أن تكون مواضيع العقود- وليس جزءًا منها- بالدولار أو أي عملة أخرى مقبولة للتداول. وقد توصل القائد الأعلى لقوات الحلفاء لاتفاق مع إنجلترا لجعل العملة الاسترلينية مقبولة تجاريًّا لصادرات اليابان في حدود معينة، ومسموح بالرسائل المتبادلة، لذا يتم استكمال كل العقود الرسمية مع مجلس التجارة الياباني "من خلال البريد والبرق"، وتتم المدفوعات من خلال خطابات الائتمان التجارية لصالح مجلس التجارة الياباني، ولا يسمح للشركات اليابانية بتعيين وكلاء لها خارج اليابان، في حين كان يسمح للشركات الأجنبية، والموافق عليها من القائد الأعلى لقوات الحلفاء بتعيين وكلاء لها من اليابانيين في اليابان.

كما وافق القائد الأعلى لقوات الحلفاء على بعض التحويلات والترتيبات الخاصة باستيراد المواد الخام من الخارج لليابان، وأن تكون المدفوعات في صورة منتج نهائي أو عملة مقبولة، ويمكن شراء المنسوجات القطنية والحريرية والشاي وقائمة من البضائع المتاحة (من خلال تجار خاصين في اليابان)، وأعلن القائد الأعلى لقوات الحلفاء أن الأمم التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في اليابان من الممكن أن تقدم طلبًا لرخصة من خلال وزارة الخارجية الأمريكية أو من خلال البعثة الدبلوماسية التي تمثل مصالحها في اليابان[٥٩]، ودارت مناقشات إضافية في العام التالي للجنة الشرق الأقصى لتأسيس مكاتب يابانية في الخارج- كقنصليات- للعمل في الشئون التجارية، وهذا كان مرغوبًا فيه قبل اتخاذ الإجراءات المقترحة، وستتوسع فيه الدول الأخرى التي تقدر احتياج اليابان لمكاتب في دول ما وراء البحار[٦٠].

وقد خططت وزراة الخارجية الأمريكية في إطار مساعيها لتنشيط التجارة اليابانية لعقد مؤتمر اقتصادي تجاري في طوكيو في الفترة من ١٧- ٢٢ أبريل من عام ١٩٥٠، لبحث مقترحات زيادة التجارة الإقليمية في الشرق الأقصى، مع مرجعية خاصة لزيادة حجم تبادلات البضائع بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا، واقتُرح أن يكون المستشار الاقتصادي الأمريكي في اليابان رئيسًا

للمؤتمر، والذي تقرر أن يحضره ممثلون عن معظم دول جنوب وجنوب شرق آسيا، والتي يصل عددها إلى ثلاث عشرة دولة، وممثلون من واشنطن لا يزيدون عن ممثلين من وزراة التجارة ووزارات أخرى ليصل الإجمالي إلى ١٩ ممثلًا بمن فيهم القائمون في طوكيو باليابان(٦١).

وبخصوص حق الدولة الأولى بالرعاية (Most Favorable Nation)(MFN)

أصدرت الخارجية الأمريكية مذكرة في أغسطس ١٩٥١ أوضحت فيها من خلال مناقشات مع فرنسا أن الأخيرة لا ترغب في منح اليابان هذا الحق، وتشجع دول المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي للسير في نفس الخط لخشيتها من أن تؤثر السلع اليابانية منخفضة الأثمان نسبيًا على التكامل الاقتصادي الأوروبي لدول المنظمة، ولذا فهي تفضل الحفاظ على الحواجز التجارية لكافة أعضاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Organization for economic co- operation and development) الموقعين على معاهدة السلام، واختيار منح اليابان حق الدولة الأولى بالرعاية، أو حجبه عنها، ويعكس عدم ذكر الوثائق الأمريكية لهذا الموضوع أن أمريكا لم تمنح اليابان هذا الحق طوال فترة الاحتلال والعكس(٦٢).

وفيما يتعلق بالواردات كان الهدف الأول لاختيار مصادر الواردات تقليل التكلفة، وتجاوز صعوبة الحصول عليها، والعوامل التي ستؤخذ في الاعتبار هي الأسعار، وشروط الشراء، وضمان مواجهة المتطلبات المحددة، ومن أجل هذا تكونت لجان سميت " بسلطات التخصيصات" ضمت ممثلي بعض دول لجنة الشرق الأقصى لتحديد مصادر الواردات لليابان من البضائع التي ينقص إمدادها عالميًا، وفي حالة البضائع التي ليست موضوع توزيع لجنة التجارة الخاصة بالحلفاء توافرت فرصة للتشاور بشأن المصدر الأولي للبضائع، والحصول عليها من فوائض العالم أو الحصول على أي بضائع تصدرها اليابان لها أهمية تجارية أساسية لأعضاء لجنة الشرق الأقصى، ويجب الأخذ في الاعتبار نموذج ما قبل الحرب، والتوزيع آنذاك، وأسعار الموارد المتاحة، ولم يكن فائض المخزون المناسب آنذاك لاستخدام اليابانيين متاحًا من أكثر

من سوق، والشروط المعروضة عن طريق مصادر بديلة مماثلة، وتقرر أن توزع الحصص بشكل عادل بين مصادر الدعم على أسس الواردات خلال الفترة السابقة للتمويل، وهذه السياسة المقترحة لا ينبغي أن تعرض المسئولية الكاملة لأمريكا للخطر، ومنع انتشار القلق المدني الذي يهدد قوى الاحتلال(٦٣).

فاليابان كانت تحصل على ثلاثة أكبر واردات من أمريكا وهي الغذاء، والسماد، والبترول، وكانت واردات الغذاء تعتمد على التحديد من قبل لجنة الغذاء الدولية، وفي ضوء طلبات الحصص المعدة للاعتمادات، وكان الغذاء يشحن من خلال مصادر أمريكية، ويتم تلقيه من جانب مجلس التجارة الياباني (JBT:Japanese board of trade)، وتخزن تلك المواد الغذائية تحت مراقبة القائد الأعلى لقوات الحلفاء، ويتم توزيعها من خلال قنوات الحصص اليابانية، ومنذ مجاعة صيف ١٩٤٦ كان من الممكن مبادلة المحصول السنوي لواردات القمح بالأرز المحلي لتوفير الأرز لاستهلاك المدن خلال الصيف عندما يكون الأرز غير متوافر في المزارع، ويتم التركيز على إنتاج الغذاء الياباني قدر المستطاع، فكل المساحات الزراعية المتوافرة يتم زراعتها بما فيها ملاعب الجولف والمطارات الجوية، لكن اليابان واجهت معركة خاسرة لخفض الاكتفاء الغذائي بسبب قانون تناقص الغلة من الأراضي المنزرعة المحدودة، وبسبب زيادة عدد السكان. ويعد الملح من الواردات المهمة الأخرى، والذي كان يأتي عادة من الصين، وبالإمكان الحصول عليه في ذات الوقت من أمريكا، ولكن تكاليف شحنه تجعل سعره يرتفع إلى ما يتراوح بين ١٠ أضعاف و١٥ ضعف ثمن الملح القادم من الصين(٦٤). ومن الواضح أنه من المرغوب فيه أيضًا أخذ موقف آخر حقيقي في مسألة التجارة اليابانية مع الصين الشيوعية، والتوصل إلى حل يسمح بتوريد خردة الحديد وفحم الكوك، ومبادلة بضائع الاستهلاك الاستراتيجية "السلع الصعبة بالسلع الميسرة"(٦٥).

وكانت تجارة القطن خلال فترة الاحتلال ممولة بشكل كبير من خلال هيئة ائتمان السلع الأمريكية (Commodity Credit corporation)(CCC) التي

وفرت قطنًا خامًا بقيمة ٥٠ مليون دولار للاستهلاك المحلي لليابان، كما التزمت بتوفير ٧٠ مليون دولار حتى نهاية عام ١٩٤٧، ويعد سد هذا الالتزام أكثر صعوبة بسبب مشكلة الحصول على دولارات، ولما كانت اليابان تحصل على جزء من القطن الخام من الهند، ونتيجة لضغط وكالة القطن الأمريكية، تم تحديد حصص لليابان من خام القطن انفردت الولايات المتحدة الامريكية بالنصيب الأكبر منها(٦٦).

ورغم محدودية الصادارت اليابانية في تلك الفترة، فقد كانت هناك جهود تبذل لاستعادة أسواق اليابان السابقة حتى اعتقد مسئولون يابانيون أن السرعة التي يتحول بها الهيكل التصديري يجب العناية بها لمواجهة الأحوال الدولية المتغيرة، وتوصلوا إلى نتيجة مهمة، وهي أن التركيز لا بد أن يكون في التحول من الصناعات الخفيفة التي كانت لا تزال تمثل ٥٠% من إجمالي الصادرات اليابانية إلى الصناعات الثقيلة والمنتجات الكيماوية، وأعدوا لذلك خططًا شديدة التفصيل لتحقيق هذا التحول، وكان تقديرهم أن الدول الأقل نموًّا عن اليابان سرعان ما ستبدأ إنتاج السلع التي تنتجها الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات، وسرعان ما تبدأ في منافسة اليابان في الأسواق العالمية(٦٧)، ولهذا تقرر تحفيز تنمية الصادرات الصناعية من خلال إعانات ووسائل حكومية أخرى رغم معارضة سلطات الاحتلال الأمريكي، وحدد ذلك كدليل على نيتها إغلاق منافذ أسواق صادرات البضائع اليابانية بهدف خلق ظروف مميزة للاحتكار، وهذا كنتيجة لديون التجارة الخارجية اليابانية التي بلغ إجماليها بحلول يونيو ١٩٤٨ حوالي ٧٩٠ مليون دولار، وظهر ذلك من خلال الخطاب الذي أرسله القائد الأعلى لقوات الحلفاء في يناير ١٩٤٩ كمحاولة من أمريكا للتعدي على استقلال الاقتصاد الياباني(٦٨).

ومع هذا سعت اليابان إلى بيع المنسوجات القطنية للحصول على الدولارات، وجاءت بعثة نسيج "برئاسة د/ جاكوبس Dr.Jacobs" من جمعية منتجي القطن الأمريكي في مارس ١٩٤٨، وحددوا برنامجًا من ١٦ مرحلة لبيع المنسوجات القطنية اليابانية في أسواق اليابان السابقة مقابل الدولار دون

البيع في أمريكا، وهو برنامج تم بحثه عندما تصاعدت المشكلة لأول مرة، واتجهت دول الشرق الأقصى لشراء المنتجات اليابانية فيما عدا خام الحرير، ولكي تتمكن من الحصول على الدولارات الكافية لشرائها كانت اليابان تواجه صعوبات في بيع المنسوجات للأسواق الآسيوية بسبب مشكلة العداء تجاه اليابانيين، والكساد الاقتصادي، والاضطراب السياسي، وكانت إندونيسيا واحدة من أكبر مستوردي المنسوجات القطنية اليابانية في فترة ما بعد الاستسلام، وفي المقابل تتلقى منها اليابان بعض المعادن والبترول، ومن الممكن الحصول على المطاط في المستقبل(٦٩).

وفيما يتعلق بصيد الأسماك والأعشاب البحرية، ففي إحدى جلسات مجلس الحلفاء في يوليو ١٩٤٦ تمت مناقشة تقدير حجم الزيادة في صيد السمك، وزيادة صادراته، وتفاصيل خاصة بمقارنة أسطول الصيد الياباني بنوعية السفن قبل وبعد الحرب، والمعلومات التي تتعلق ببناء سفن صيد جديدة وتسجيلها، وإمكانية توزيع سفن الصيد بين قوات الحلفاء، وأظهر العضو السوفيتي بمجلس الحلفاء معارضة حكومته توسيع منطقة الصيد اليابانية لاعتقاده بأنها كافية لتغطية الاحتياج الياباني المحلي، وأن التوسع الذي يقتضي بناء أسطول صيد كبير سيكون موضوع نقاش بين الحلفاء، في حين رأى القائد الأعلى لقوات الحلفاء أن التوسع ضروري نتيجة لتصاعد أزمة نقص الغذاء، وأن الاعتراض السوفيتي هدفه تعويق سياسات الاحتلال في اليابان(٧٠)، وأن التوسع في أنشطة الصيد في المنطقة لأي دولة معنية بالصيد يحتاج إلى إجراء ترتيبات ما بين القائد الأعلى لقوات الحلفاء وهذه الدولة، وعلى اليابانيين أن يلتزموا بشكل رسمي بالاتفاقيات الدولية لحماية مصايد الأسماك ومصادر أحواض رسو السفن(٧١)، وأن توصيات القائد الأعلى بتحديد حمولة السفن التجارية بـ ١,٥ مليون طن إلى مليوني طن سابق لأوانه ضمن الظروف غير المؤكدة للسماح لليابان بالمشاركة في التجارة العالمية(٧٢).

وفي أعقاب معاهدة السلام، اقترحت أمريكا بعض السياسات لتسهيل إقامة اليابان اقتصاد قائم بذاته، موسع وقادر على حفظ مستوى معيشة مناسب

وداعم للدفاع عن اليابان، ويساهم في الدفاع عن منطقة الهادي عن طريق تشجيع وتوسيع التجارة الدولية على أسس غير تمييزية، وأسس متعددة بين اليابان وأمم العالم الحر من خلال التخفيض العام "لتعريفات الرسوم الجمركية"، والقيود التجارية الأخرى المفروضة من الحكومات طبقًا لمبادىء منظمة الجات، وإن دخول البضائع اليابانية للسوق الأمريكي يجب تيسيرها على وجه الخصوص، ولاستمرار التفاهم مع الحكومة اليابانية ستبقى ضمن رقابة الصادرات بصفة أساسية نفس قائمة البضائع التي تعد آنذاك موضع مثل هذه الرقابة، والحفاظ على حظر كل العناصر المدرجة في قوائم الأمن الأمريكي، وتوجيه وتحديد الصادرات التي تم التحفظ عليها في فترة ما بعد العداء من خلال اتفاقية يتوصل إليها من خلال مفاوضات بين أمم العالم الحر، مع إبداء اهتمام بالتجارة مع مناطق الشرق الأقصى التابعة للاتحاد السوفيتي(٧٣).

وفي إطار تدعيم التجارة اليابانية في ظل التبادل الدبلوماسي بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بعد تطبيق معاهدة السلام، أوضح السفير الياباني في أمريكا أن مصادر عوائد الدولارات لليابان- بما فيها المشتريات الأمريكية منها- نتيجة للعمليات الكورية، ومصروفات الجنود الأمريكان قدرت بنحو ١٠٠ مليون دولار على الأقل لعام ١٩٥١. وفيما يخص الصادرات اليابانية، أوضح السفير أنها كبيرة حتى إنها قدرت بـ ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٥١، في حين بلغت واردات أمريكا حوالي ١١٠٠ مليون دولار، وأن العجز يؤخذ في الاعتبار بسبب الالتزامات العسكرية الأمريكية في اليابان، ومصروفات الجنود الأمريكان التي لها طبيعة مؤقتة(٧٤).

منع الاحتكار:

وفيما يتعلق بالاحتكارات اليابانية التي ظلت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية سمة الاقتصاد الياباني، فمنذ الأسابيع الأولى للاحتلال خصص القائد الأعلى ومعاونوه جزءًا ووقتًا معقولًا لمشكلة إعادة تنظيم المؤسسات اليابانية الاقتصادية، ووضع برنامجًا مؤسسيًّا في ٦ ديسمبر ١٩٤٥ في ضوء سياسة ما بعد الاستسلام الموضوعة من لجنة الشرق الأقصى لليابان، وللوصول إلى تلك

النتيجة تم تطوير الخطط بشكل سريع، وتم تفعيلها لرفع السيطرة اليابانية على المال والصناعة التي بقيت في أيدي بعض العائلات اليابانية القوية زايباتسو(*) *(Zaibatsu)، وكجزء من هذا البرنامج وجه القائد الأعلى الحكومة اليابانية لتبني عدة قوانين، وخلق هيئات حكومية محددة يعهد إليها بمسئولية إعادة تنظيم كبرى الملكيات الكبيرة(٧٥).

ومع نهاية الحرب كان ٤٠% من رؤوس أموال المنشآت تتمركز في الزايباتسو الذين كانوا يسيطرون على الشركات الكبرى التي عدت في نظر سلطات الاحتلال مسئولة عن الإمبريالية اليابانية، وجدير بالذكر أن ذلك التحالف القديم بدأ بين طبقة التجار ورجال الساموراي والنبلاء منذ نهاية شوجونية الطوكوجاوا وبداية عصر ميجي، وظلت هذه العلاقة تشكل "أوليجاركية" حاكمة يسيطر عليها العسكريون والعائلات النبيلة وأصهارهم من التجار الممولين، لذلك لم يكن من العسير اكتشاف دور هذه الشركات في دفع عجلة الإمبريالية اليابانية، الأمر الذي أدخل اليابان في حرب ضروس لم تجن من ورائها شيئًا، ولذلك كان التصور الأمريكي هو تفتيت شركات الزايباتسو إلى وحدات أصغر مستقلة عن بعضها البعض(٧٦).

وفي كل هذا أظهرت الحكومة اليابانية قابلية لاستيعاب أهداف الحلفاء، والتعاون معهم لتنفيذ التزاماتها بإصدارها قانون منع الاحتكار عام ١٩٤٧، والذي تضمن عدة أمور أساسية منها منع الاحتكارات الخاصة، ومنع القيود المبالغ فيها على التجارة، ومنع ممارسات الأعمال غير العادلة، وتشريع قوانين تكميلية لأنواع من الأنشطة الخاصة مثل اتحاد وامتلاك الأصول والأسهم، وأنشطة الشركات التجارية، والدعاية الزائفة أو الوهمية(٧٧). ويسعى هذا القانون إلى تحقيق مناخ اقتصادي منتج لتنمية مجتمع ديمقراطي لمنع إحياء القوة الاقتصادية في أيدي قلة لا تدرك قيمة المسئولية تجاه الشعب الياباني أو العالم ككل عن طريق إدخال المنافسة بين المنشآت، وإنعاش الطلب على رؤوس الأموال، وتشجيع الاستهلاك من خلال التأثير الإيجابي على الأسعار(٧٨).

وتم تشكيل لجنة تسييل الشركات القابضة (Holding company) (HCLC)

(Liquidity committee في يوليو ١٩٤٧، والتي قررت حل جميع الشركات الكبرى ومنها على سبيل المثال لا الحصر شركة (ميتسو، ميتسوبيشى) (Mitsubushi. Mitsu)، وإقالة عمالها، وتقسيم ممتلكات الأولى إلى ثلاث وعشرين شركة، والثانية إلى تسع وثلاثين شركة أصغر حجمًا[٧٩]، وخلال ثلاث سنوات تم إحداث تقدم أساسي من خلال تلك اللجنة، حيث تم الحصول على أصول ٥٦ شخصًا شكلوا رأس أكبر عشر أسر يابانية ثرية تسيطر على المال، وأصول ٨٣ شركة قابضة خاضعة لهؤلاء الأشخاص، في حين أن هناك ٦٢ من شركات الأعمال اليابانية والصناعية قد تم إلغاؤها من قوائم القيود بعد أن أصبحت مطابقة لكل متطلبات الإزالة، وهناك ٧٠٧ شركات تم تحديدها حتى عام ١٩٤٩ لكي تتوافق مع معايير الإقصاء من قوائم التقييدات كما أقر القسم الاقتصادي والعلمي (Economic and scientific section)(ESS) التابع للقائد الأعلى لقوات الحلفاء[٨٠].

ورغم كل هذه الجهود توقع القسم الاقتصادي والعلمي أيضًا أن يكون قطاع التعدين والبنوك الكبرى وشركات التأمين نواة للاحتكارات الجديدة، وذكر بعض الآراء بروز أسر مجموعة زايباتسو، ولكن كتنظيم أقل صرامة، والتي استطاعت بسرعة استعادة هيمنتها على الاقتصاد الياباني إلى حد ما، وبنهاية الاحتلال أعادت مؤسسات زايباتسو الكبيرة (ميتسو، ميتسوبيشي)، سوميتمو (sumitomo) وغيرها بناء نفسها، وتوسيع نشاطها، وعملت على إنشاء شبكة من الشركات في محاولة منها للسيطرة على الاقتصاد الياباني مرة أخرى[٨١].

الحركة العمالية وقانون الخدمة المدنية:

في عام ١٩٤٦ سُمح من جديد بحرية التنظيم النقابي[*]، ولهذا شهدت الساحة اليابانية إنشاء ٢٠٠٠ نقابة، وكان ٥٠% من النقابيين يعملون في قطاع الصناعة، وتم تبني مبدأ نقابة المنشأة الأمريكية، أي نقابة لكل منشأة، وانتساب إلزامي لها، وخَصم الاشتراكات مباشرة من الأجور، وتأسيس اتحادين: سامبيتسو (Sompetsu) (تبعية شيوعية)، وسودوميه (Sudumih) (تبعية

اشتراكية)، وفي عام ١٩٥٠ تأسس اتحاد سوميو (sumio) (الاتحاد العام لنقابات العمال) بهدف إضعاف اتحاد سامبتسو، وشهدت الحركة العمالية في اليابان من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٩ نضالًا نقابيًّا؛ ففي مايو ١٩٤٦ شارك حوالي ٣ ملايين عامل في مظاهرة بالعاصمة اليابانية[٨٢]، وفضلًا عن ذلك صدر قانون نقابة العمال الذي أصبح ساري المفعول اعتبارًا من الأول من مايو عام ١٩٤٦، والذي أكد على حقوق واسعة للعمال لا سيما حق التنظيم والتظاهر، وفي ظل ذلك القانون نمت الحركة العمالية بسرعة[٨٣]، ومع ذلك تعددت المنازعات بين العمال وأرباب العمل وتعقدت، وأصبح على قوات الاحتلال التي أقلقتها صلابة الحركة العمالية إلغاء الإضراب العام في الأول من فبراير من عام ١٩٤٧، غير أن الحركة العمالية واصلت نشاطها[٨٤] مما دعا إلى إصدار قانون تعديل العلاقات العمالية ومبادىء العمالة في عام ١٩٤٧، وتم تدعيم منظمة اتحاد العمال[٨٥]. وبخصوص الموظفين فقد أرسل القائد الأعلى خطابًا بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٤٨ لرئيس الوزراء الياباني تضمن توجيهات خاصة بالقانون العام للخدمة المدنية بهدف منع إضرابات الموظفين الحكوميين، حيث وافق البرلمان القومي في ٣٠ نوفمبر من نفس العام على مشروع تعديل قانون الخدمة المدنية بالتوافق مع نص مشروع القانون، وأصدر القائد الأعلى تصريحًا عامًّا يتعلق بالتشريعات في الأول من ديسمبر من العام ذاته أشار إلى أن المبادىء المشمولة في التشريع "بالتنسيق مع آراء الرئيس روزفلت (Franklin Roosevelt) توضح أن القانون العام للخدمة المدنية الجديد يتبنى مبادىء العمليات التجارية لموظفي المؤسسات الحكومية، ووجهة نظر القائد الأعلى لقوات الحلفاء، وأن التشريع الجديد يعد نصرًا للذين يسعون للنزاهة والاستقرار والتنسيق مع الممثلين الحكوميين عوضًا عن الخلاف والتشويش[٨٦].

ويتسم أسلوب التوظيف الياباني بأنه توظيف طويل الأمد، ونظام للرواتب بالأقدمية والتدريب على المدى البعيد على الوظيفة، وكانت احتياجات سوق العمل في الشركة اليابانية مجهزة لتساوي الفرص التي تعطى لكل الموظفين الجدد، مع البطء في الترقية، وتفعيل المنافسة ضمن الممارسات، وهذا يمنح

حافزًا لصغار العاملين تم تنفيذه بشكل أساسي من خلال طول أو قصر ساعات العمل، وتعديل المرتبات، والتنقل في أقسام الشركة بدلًاعن التسريح، وهذا منع معدل البطالة من التصاعد(٨٧).

وقد أدان الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي الياباني موقف القائد الأعلى لقوات الحلفاء بالكامل من هذه القوانين، وانتقدت دول لجنة الشرق الأقصى ومنظمات العمال الأمريكية تلك القوانين، واعتبرتها متشددة، وأن حكومة أمريكا متمثلة في " الخارجية، وطبقة العمال والجيش" أخطروا القائد الأعلى لقوات الحلفاء بشكل شخصي بأنهم معنيون ببعض أوجه القصور في القوانين التي تم تطبيقها بشكل غير ناجح لمدة تسعة أشهر للوصول إلي تعديل ثانوي للإجراءات، وفي نفس الوقت عارضت حكومة أمريكا أي تمرير في هذا الشأن للجنة الشرق الأقصى التي من الممكن أن تغير من رأي القائد الأعلى لقوات التحالف باعتباره أمرًا حساسًا(٨٨).

معاهدة السلام وإنهاء الاحتلال:

دارت مناقشات بين مخططي السياسة الأمريكية منذ عام ١٩٤٨ حول الإجراءات الأمنية الواجب اتخاذها قبيل وفي أعقاب توقيع معاهدة السلام والأمن بين أمريكا واليابان، وجاء في أحد التقارير أنه يجب أن تبقى القوات التكتيكية في اليابان لسنوات مقبلة، وبذل كل الجهود لتخفيض أعدادها وتكلفتها على الاقتصاد الياباني، والتأثير النفسي لوجودهم على الشعب نتيجة تمركزهم في اليابان، وأن تبقى في اليابان حتى وقت تفعيل معاهدة السلام والموقف الأمريكي النهائي المعني بترتيبات ما بعد المعاهدة، والذي تتم صياغته في ضوء الوضع العالمي السائد آنذاك، ودرجة الاستقرار التي تم إنجازها في اليابان، ويجب تأجيل المعاهدة أو الإصرار على إعادة تسليح اليابان، ويفضل أن يكون تحت توجيه وإشراف أمريكا، وفي ضوء تغير الوضع السوفيتي للأفضل، وتوفر قدر من الاستقرار الداخلي في اليابان(٨٩).

وفي إحدى جلسات مجلس الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٤٩ من وجهة النظر العسكرية افترضوا أن عقد معاهدة السلام فيه حماية مناسبة للغرب،

واختارت وزارة البحرية جزيرة أوكيناوا (Okinawa) لتنميتها لتكون قاعدة بحرية، في حين اتخذت هيئة الأركان المشتركة ترتيبات لبقاء جزيزة يوكوسكا (Yokosuka) كقاعدة عسكرية ذات أهمية كبرى لاستخدامها عند الحاجة لصد الاعتداءات المستقبلية[٩٠].

وفي العاشر من يوليو من عام ١٩٥١ وقعت اليابان بالأحرف الأولى معاهدة السلام مع قوات الحلفاء، وفي الثامن من سبتمبر من نفس العام تم الاحتفال بالتوقيع النهائي عليها في مبنى الأوبرا بسان فرانسيسكو (San Francesico) بأمريكا من جانب ٤٩ دولة[٩١]، في حين لم يوقع كل من الدول الشيوعية الثلاث- الاتحاد السوفيتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا-، كما لم يتم توجيه الدعوة إلى الصين (بكين أي الصين الشعبية، وفرموزا أي الصين الوطنية)، وامتنعت الهند عن التصويت ريثما يتم تحديد علاقتها مع كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية.

وفي ذات اليوم أيضًا وقعت اليابان معاهدة للأمن مع أمريكا لرغبتها في بقاء قوات عسكرية أمريكية على أراضيها لعدم قدرتها على ضمان دفاعها عن نفسها، ولتتولى هذه القوات (بناءً على طلب الحكومة اليابانية) أمر استتباب النظام في حالة قيام اضطرابات بتدبير من أية دولة أجنبية[٩٢]، وقد صدقت اليابان على كلتا المعاهدتين في ١٩ نوفمبر من نفس العام، وبعد تحويل قوات الاحتلال إلى قوات أمن اقترح نقل مركز إدارة القوات الأمريكية إلى مكان مناسب خارج قلب المدن الكبرى لتكون أكثر فاعلية، وترك أرصفة الموانئ ومنشآت المخازن في الموانئ التجارية بيوكوهاما (Yokohama) وكوبي (Kobe) اللتين كانتا ضمن حيازتها، والتخلي عن المنشآت الصناعية المتعلقة بها أيضًا في مناطق المدن لمساعدة اليابان على تحقيق تنشيط اقتصادي ذاتي، وإخلاء المبانى المدرسية التي كانت ضمن حيازتها للتخفيف من حدة نقص المباني الخاصة بالتعليم، وإخلاء المستشفيات والفنادق التي في حيازتها أيضًا فيما عدا الضرورية منها لقوات الأمن التي يعد استخدامها آنذاك مهمًّا، ولن يكون ضروريًّا في المستقبل، وإخلاء مساكن المدنيين، والتي تزيد عن ٢٠٠٠ منزل والمستخدمة آنذاك من قبل قوات الاحتلال، والتي من الممكن أن

يستمر استخدامها من قبل قوات الأمن على أسس تجارية إذا ما كان يرغب ملاكها في ذلك. ومن الجدير بالذكر أن المادة الثالثة من المعاهدة تقر بأن الشروط التي تحكم هذه الترتيبات للقوات المسلحة الأمريكية في أراضي اليابان يتم تحديدها من خلال اتفاقية تنفيذية تعقد بين البلدين[٩٣].

ويبدو أن معاهدة الأمن (الأمريكية – اليابانية) كانت مقيدة آنذاك للاقتصاد الياباني، ومسيئة جدًّا لصورة اليابان أمام شعبها، وفي نظر الشعوب الأخرى، فالأمن المستورد من الخارج مظهر من مظاهر نقص السيادة، ويُضعف من صلاحيات الدولة المركزية، كما أن المعاهدة فرضت قيودًا ثقيلة على اليابان؛ لأنها نتاج قوى غير متكافئة، وتم توقيعها في ظروف قاسية جدًّا كانت اليابان فيها تخضع للاحتلال الأمريكي المباشر، ونبهت قوى اليسار الياباني إلى أن معاهدة الأمن المبرمة مع أمريكا جعلت اليابان دولة تابعة أو منقوصة الاستقلال والسيادة. وقد انعكس التحسن الكبير في العلاقات اليابانية – الأمريكية مع نهاية فترة الاحتلال المباشر عام ١٩٥٢ سلبًا على علاقات اليابان بكل من الاتحاد السوفيتي والصين وكوريا الشمالية، فظلت علاقات اليابان بها مقتصرة على المجال الاقتصادي بالدرجة الأولى[٩٤].

ولقد تم الإعلان عن إنهاء عمل القائد الأعلى لقوات التحالف بأمر من الرئيس الأمريكي منذ أبريل ١٩٥١، وتم تفعيل القرار الصادر في ٢٨ أبريل ١٩٥٢ بإنهاء عمل القائد الأعلى لقوات التحالف، وكل وكالاته، والإدارات المسئولة عن السجلات والممتلكات، وتسريح الأشخاص العاملين المتبقين[٩٥].

وبالتصديق على معاهدتي السلام والأمن اليابانيتين في ٢٨ أبريل ١٩٥٢، وتفعيل المعاهدتين، تم تعيين روبرت ميرفي (Robert Murphy) كأول سفير لأمريكا في اليابان في التاسع من مايو ١٩٥٢، واعتُرف به كممثل أعلى لأمريكا، وامتلك المسئولية الأولية لتنفيذ السياسة الأمريكية في اليابان، وأصبح من مهامه متابعة كافة البرامج المتعلقة بالترتيبات والمساعدات الاقتصادية، بينما تولى الطاقم الفني الخاص بالسفارة التعامل مع بعض المشاكل المحددة، وإن ظلت السلطة النهائية في يد السفير[٩٦].

الخاتمة

بدراسة الأوضاع الاقتصادية لليابان في فترة الاحتلال الأمريكي، يتبين أنها كانت فترة استثنائية بكل المقاييس، وأن هذه الفترة شهدت تحولات سياسية كبيرة كان لها مردودها على الجانب الاقتصادي، حيث صدر دستور جديد عرف بدستور السلام، وبمقتضاه انتهت صلاحيات الإمبراطور كرئيس للدولة، وانحصرت مهامه في كونه رمزًا لوحدة البلاد، وأصبحت اليابان لأول مرة دولة دستورية (أي إن الإمبراطورأصبح يملك ولا يحكم)، مع إعادة هيكلة الأحزاب مرة أخرى للحيل دون ظهور أحزاب اشتراكية، لا سيما أن مخاوف أمريكا في بداية الحرب الباردة من انتشار الشيوعية دفعتها لإصدار قوانين للنقابات العمالية، والخدمة المدنية للموظفين حتى تمنع انتشار الشيوعية بين هذه الفئات من المجتمع، وإثارة مشاكل في وجهها.

ولعل الإجراءات التي اتخذت على المستوى الاقتصادي، والمتمثلة في التشريعات والقوانين المتعلقة بالإصلاح الزراعي، والحد من التضخم، وتثبيت سعر الين مقابل الدولار، وجذب الاستثمارات، وإعادة تنشيط وزارة الصناعة والتجارة الدولية، وتفعيل دورها، ومنع الاحتكار، والحد من سيطرة العائلات الكبرى (زابياتسو) على الاقتصاد الياباني، كانت تهدف جميعها إلى تحسين الوضع الداخلي بشكل يحول دون ظهور اتجاهات ذات ميول لحلول اشتراكية، هذا فضلًا عن الحد من النزعة الإمبريالية.

لهذا تحمل القائد الأعلى لقوات الحلفاء مهمة رسم السياسة الاقتصادية لليابان في تلك الفترة، وكان- بالطبع- ينفذ سياسة بلاده التي ترسمها وزارة الخارجية الأمريكية بالتنسيق مع الوزارات المعنية الأخرى لصالح أمريكا بالدرجة الأولى، فمنذ الاحتلال حتى عام ١٩٤٩ كان الهدف الأساسي ربط الاقتصاد الياباني بعجلة الاقتصاد الأمريكي، وجعل اليابان سوقًا للسلع والمنتجات الأمريكية، والهيمنة على الواردات اليابانية عن طريق نظام الحصص، وإغلاق معظم المصانع اليابانية خشية تحولها إلى صناعات حربية، **وما يتعلق بالتعويضات.**

وجملة القول: إن هناك حدثين مهمين أثرا على وضع الاقتصاد الياباني في تلك الفترة؛ الأول تحول الصين إلى دولة شيوعية عام ١٩٤٩، وما أحدثه ذلك من هزة كبيرة لأمريكا جعلتها تعيد رسم سياستها للاقتصاد الياباني خصوصًا فيما يتعلق بالتعويضات، والعمل على تحويل الصناعات اليابانية من صناعات خفيفة إلى صناعات ثقيلة غير حربية حتى تصبح قاعدة للاقتصاد الرأسمالي في منطقة آسيا وجنوب شرقها والمحيط الهادي، ومن ثم تصبح حائط صد يمنع تسرب الشيوعية إلى اليابان، ومساعدتها على إعادة كسب أسواقها السابقة في المنطقة.

وأما الحدث الثاني فتمثل في اندلاع الحرب الكورية في منتصف عام ١٩٥٠، والذي ساعد بشكل غير مباشر الاقتصاد الياباني على الوقوف على أقدامه؛ لأنه حتى ذلك العام كان الاقتصاد الياباني ما يزال يعاني من تداعيات الحرب، ويحاول إعادة الخروج من الأزمات (رغم كل ما اتخذ من إجراءات وقوانين)، حيث إن زيادة الطلب من قبل الدول الغربية التابعة للأمم المتحدة على السلع والمنتجات اليابانية في مسرح العمليات أعطى دفعة للاقتصاد الياباني لكون اليابان الجارة الأقرب.

وفي النهاية؛ فإن سمات الشعب الياباني ذاته، وقدرته على التكيف، والتعلم، واجتياز المحن، وإعادة بناء نفسه، جعلته يستفيد من الخبرات والتقنية الأمريكية في تلك الفترة (رغم معاناته في ظل الاحتلال)، تلك كانت الإرهاصات التي استطاع اليابانيون من خلالها أن يبنوا نهضتهم الاقتصادية (منذ نهاية الخمسينيات حتى سبعينيات القرن العشرين)، والتي جعلت الاقتصاد الياباني بعد ذلك من أكبر الاقتصادات العالمية، وتصبح اليابان دولة ضمن مصاف الدول العظمى، الأمر الذي ساعد الاقتصاد الياباني على الخروج من أزمة ما بعد الحرب، والانطلاق نحو العالمية بفضل تماسك المجتمع، وقدرة الشعب الياباني على إعادة بناء ذاته.

الهوامش

(1) FRUS, Diplomatic paper,1949,vol 7, The secretary of state to certain Diplomatic office. Washington,dated ferbruary 19,1949,P.664.

(2) Opcit,1951,vol 6 ,the Consultant to the Secretary to the sentor alexander wily of wis consion.dated august 6.1951,P.P.1240,1241

(٣) صلاح خلف مشاي، مشتاق طالب حسين الخفاجي، السياسة الاقتصادية لليابان تجاه دول جنوب شرق آسيا (١٩٥١-١٩٧٨)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، عدد ٣١ شباط ٢٠١٧ م، ص ٤٥٧.

(٤) عبد الله بن جمعان الغامدي، الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان دراسة في تحليل أسباب النهضة، المجلة العلمية، العدد ٤٣، كلية التجارة، جامعة أسيوط ٢٠٠٧، ص ص ٢٧- ١٢٥.

(5)FRUS, Diplomatic paper, 1949,vol ٧, report by the joint chiefs of staff, Washington, dated June 9,1949,P.774

(6)Optic the acting political adviser in japan to the acting secretary of state, Tokyo,dated January 3,1949,P.602

(7)FRUS, Diplomatic paper,1946,vol 7,memorandum by the chief of the division of Japanese and Korean economic affairs(martin),Washington dated,October 3, 1948, vol,statem for the united states representative on the far eastern commission (MCCOY), dated September, 1948,P.852

(8)OPTIC,1948,vol 6,statement for the united states representative on the far eastern commission (mccoy),dated September,1948,P.852.

(*) وهي أمريكا، والاتحاد السوفيتي، وكندا، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، والهند، واستراليا، ونيوزيلاندا، والفلبين، وهولندا. خالد عبد التمال الدليمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥- ١٩٥٢، مجلة مداد الأدب، العدد ١٢، ص ٥٢٩.

(9)OPTIC,1946,vol 7,appendix"conclusion" of swncc331,dated October 14,asamnded October 31,1946,P.350

(10)OPTIC,1948,Vol 6,dated, October 15,1948,P.1033.1949 vol January 4,1949 P.604

(11)OPTIC,1949,Vol 7,the secretary of state to certain diplomatic offices,Washington,dated april22,1949,P.714

(12)OPTIC,the charge in japan to the secretary of state,Tokyo,dated may10, 1949,P.742

(13)Optic,june 24,1949,P.786

14)OPTIC,1946,vol 7,dated January 8,P.106,febrauary 13,P.P 165-166, 1949, vol,dated febrauary 18,1949,P.P660

(15)OPTIC,1946,Vol 7,the chief of state (Eisenhower) to general of the army douglas macarthur ,Tokyo,Washington,dated ,janyary 7,1946,P.P95,96

(16)OPTIC,1948,vol 6,report by the director of the policy planning staff Washington ,dated march 25,1948,P.696

* وهي أمريكا، والاتحاد السوفيتي، وكندا، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، والهند، واستراليا، ونيوزيلاندا، والفلبين، وهولندا. خالد عبد التمال الدليمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥– ١٩٥٢، مجلة مداد الأدب، العدد ١٢، ص ٥٢٩.

(١٧) بشار خليل، نهضة أمة– اليابان (التعليم/ الاقتصاد/ التكنولوجيا) ٢٠١٧/١٢/٢٨.

(١٨) كاظم هيلان السهلاني، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان ١٩٤٥– ١٩٥٢، ملخص أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨.

(19)FRUS,Diplomatic paper,1946,7, Mr.maxw.Bishop,of the office of the political adviser in japan,to the secretary of state Tokyo,dated February28,1946,P.P 155,156

(20)OPTIC ,1951,vol 6,the united states political adviser to SCAP to the planning adviser of the bureau of far eastern affairs,Tokyo,dated.september30,1951.P.P.1366,1367

(21)OPTIC,1946,7,The acting political adviser in japan (Atcheson) to the secretary of state,Tokyo,dated,January 5, 1946,P.94

(٢٢) نفس المؤلف، نفس المرجع، ص ص ٢٠٩، ٢١٠ .

(23)FRUS,Diplomatic paper,1946,vol 7,report by Dr.George E blockeslee on the far eastern commissions trip to japan. Dated December 26,1945,recived February13,1946,P. P166.167

(24)OPTIC,report by the state-war navy coordinating subcommittee for the far east,dated april11,1946,P.P 200,201

(25)OPTIC, statement by general of the army dougles macaurthor on submission of draft constitution on the Japanese diet,dated,jan 21,1946.P.257

(26)http://ar.m.wikipedia.org

(27)Frus ,diplomatic paper,1946,vol 7,report by Dr.george E.blackeslee in the far eastern commissions trip to japan,dated December 26,1945,received February13,1946,P.P 165-168

(٢٨) إيفلين دوريل– فير، (تعريب) صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الياباني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزراة الثقافة– دمشق ٢٠١٠، ص ٣١.

(٢٩) فوزي درويش، مرجع سابق، ص ص ٢١٤، ٢١٥.

(٣٠) اليابان "موسوعة مفصلة"، ترجمة: سمر صمود، الشيشكليك الياباني ملامح أمة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١١.

(*) خطة دودج. جوزيف دودج مصرفي أمريكي من ديترويت، اشتهر بالقضاء على التضخم في ألمانيا في فترة ما بعد الحرب، كان يحظى بدعم الرئيس ترومان، جاء في مهمة رسمية إلى اليابان، ووضع خطة لمكافحة التضخم، طبقت خلال العام ١٩٤٩ مفضلًا العودة إلى توازن الميزانية (ارتفع الدين العام بالين الجاري من ٢٦٥,٣ مليار ين في عام ١٩٥٠.

إيفلين دوريل– فير، المرجع السابق، ص ٣١

(31)Ibid

(*)

(32)Ibid

(33)Optic,1951,vol 6,the assistant secretary of state for occupied areas to the under secretary of the army,dated September 13,1948,P.P1011,1012

(34)Optic,1951,vol 6,the prime minister of japan to the consultant to the secretary,Tokyo,dated December,22,1951,P.P1465.1466

(35)Optic,1953,vol 14, the ambassader in japan to the department of state Tokyo,dated September 29,1953,P.1516

(٣٦) فوزى درويش، المرجع السابق، ص ٢١٧، اليابان "موسوعة مفصلة"، مرجع سابق، ص ص ١٧١، ١٧٢.

(37)http://m.marefe.org

(٣٨) صلاح خلف مشاي وآخر، بحث سابق، ص ص ٤٥٧، ٤٥٨.

(39)FRUS, diplomatic paper, 1946, vol 7 , Mr Max W. Bishop, of the office of the political adviser in japan, to the secretary of state, Tokyo , deleted February 21 1946, P.143.

(٤٠) نفس الموقع السابق.

(*) الإصلاح الزراعي هو مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث

ملكيتها وحيازتها والتصرف بها لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه، وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول، ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراضٍ وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقًا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد. https://m.marefa.org

(٤١) اليابان "موسوعة مفصلة"، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٤٢) فوزى درويش، مرجع سابق، ص ص ٢٠٤– ٢٠٦.

FRUS, Diplomatic paper, 1948, Vol 7, the acting political adviser in Japan to the secretary of state of Tokyo, deleted February 16,1948, P.661

(٤٣) فوزى درويش، مرجع سابق، ص ص ٢٠٤– ٢٠٦،٢١٨.

(٤٤) خالد عبد التمال الدليمي، بحث سابق، ص ص ٥٣١، ٥٣٢.

(٤٥) إيفلين دوريل– فير، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٤٦) نفس المؤلف، نفس المرجع، ص ص ٣٤، ٣٥.

(*) منذ عام ١٩٢٧ ظهر سلف وزارة الصناعة والتجارة، وكانت المنظمة لجمعيتي المصدرين والصناعات التصديرية، وبعد أن أُعيد تسميتها مؤقتًا وزارة الذخائر في عام ١٩٤٣ عادت لمسماها القديم في أعقاب الحرب.

إيفلين دوريل– فير، مرجع سابق، ص ٣٤.

(47)FRUS, diplomatic paper, 1949, vol 7 , Membrudum by the acting legal adviser to the secretary of state , deleted January 27,1949,P.631

(48)Opcit, 1946, vol 7 , Ambassador Edwin W.pauly to the secretary of state dated December 28, 1946, P.P 602,603.

(49)Opcit, 1948, vol 7 , Memorandum of conversation of the division of research for the far east dated march 2, 1948, P.956

(50)OPTIC,1949,vol,the secretary of state to the acting political adviser in japan.washington ,dated febrauary 24,1949,P.P 667-669

(٥١) إيفلين دوريل– فير، مرجع سابق، ص ٣٢.

(52)FRUS,diplomatic paper,1949,vol 7,memorandum by the Director of the office of far eastern Affairs,to the under secretary of state,dated,may19,1949 P.753

53) OPTIC,the secretary of state to the acting political adviser in japan,dated February 24,1949,P.666

(54)OPTIC,staff study prepared by joint army-navy working group,dated september9.1949,P.P 883-885

(٥٥) إيفلين دوريل– فير، مرجع سابق، ص ٣٣/ فوزى درويش، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(56)FRUS,Diplomatic paper1948,vol 6,the secretary of state to the diplomatic and consular officers, Washington, dated august2,1948,P.P.993-994

(57) OPTIC,1946,vol 7,Mr.Ernest A. gross,special assistant to the assistant secretary of state (hildring),to the secretary General of the far EasternCommission(Johson) .Washington,dated august20,1946,P.P.298,299

(58)Ibid,P.P.948-950

(59)OPTIC,1949,Vol 7,the secretary of state to the acting political adviser in japan.washington,dated october21,1949,P.880

(60)Ibid,dated December 22,1949,P.921.

(61)OPTIC,1951,vol 6,the special representative in Europe for the economic cooperation administration to the secretary of state paris,dated august 9,1951,P.1253

(62)Opticm1948,vol 7,Statement of proposal policy on source of Japanese imports.dated may 10,1946,P.P 228,229

(63)Optic,1948,vol 6,memrandom of conversation of the division of research for the east, dated March 2,1948,P.957

(64)Optic ,1951,vol 6,the united states political adviser to scap to the planning adviser of the buran of far eastern affairs, dated September 30.1951,P.1365

(65)Optic,1948,vol 6, memorandum of conversation of the division of research for the far east. Dated march 2.1948,P.P 956,957

(٦٦) فوزى درويش، مرجع سابق، ص ص ٢٢٠، ٢٢١.

(67) FRUS, diplomatic paper,1949, vol 7,the secretary of state to the acting political advisor in japan. Washington .dated, February 24,1949,P.666

(68) Optic,1948,vol 6, memorandum of conversation of the division of research for the far east. Dated march 2,1948,P.956

(69) Optic,1946, vol 7, the political adviser in japan (Atcheson) to the secretary of state, Tokyo, dated july2,1946,P.263

(70) Optic,1948,vol 6, statement of united states policy dated December 1948,P.931

(71)Optic,1946, 7,Ambassader Edwin w pauly to the secretary of state ,dated,December 28,1946,P.602

(72) Optic 1952,vol 14 statement of policy proposed by the national security council on united states objection and courses of action with respect to japan, dated august 7,1952,P.P 1307-1309

(73) Optic ,memorandum by the director of the policy division, office of foreign military affairs, department of defense, dated august 20.1952,P.P 1314,1315

(74)FRUS,diolomatic paper,1948,vol 6,statement by the united states representative on the far eastern commission ,dated December 9,1948,P.P 1056,1057

*هي التسمية التي تطلق على التجمعات التي تضم الشركات اليابانية، وقد ظهرت هذه المجموعات في بداية فترة ميجي (١٨٦٨)، وحملت معها نظام العشائر والالتزام بالتقاليد العائلية من التقيد بالنظام الهرمي والعمل الجماعي، وتمثل كلها المبادئ والقيم التي يتوجب السير عليها لضمان استمرارية هذه المجموعات، وتتميز تجمعات هذه الشركات بغلبة الروابط العائلية على مجالس إداراتها، حيث يقف وراء تطور زايباتسو اليابان عدة أسباب رئيسية منها أولًا: امتلاكها مصادر مالية ضخمة، ثانيًا: نظام الشركة القابضة نفسه منحها سهولة الوصول إلى المصادر المالية (البنوك)، والمواد الخام (المناجم)، والخطوط المباشرة للتجارة الخارجية، ثالثًا: قيادتها من قبل أفراد متمكنين كانوا عبارة عن مقاولين ضمنوا الموهبة الإدارية الحديثة.

اليابان "موسوعة مفصلة"، مرجع سابق، ص ١٩٢/ (*) http://or.m.wikipidia.org

(٧٥) إيفلين دوريل– فيو، مرجع سابق، ص ٢٦/ فوزي درويش، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(76)Hildebrand; James L, anitimonopoly law of japan.relating to international business transactions, journal of international law, volume 4, Tokyo,1972,P.124

(77)FRUS, Diplomatic paper,1948,vol 6,statement by the united states representative on the far eastern commission, dated December 9,1948,P.1058

إيفيلين دوريل– فير، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٧٨) صلاح خلف مشاي، بحث سابق، ص ٤٥٨.

(79) FRUS,Diplomatic paper,1948,vol 6, dated December 16,1949P.P 918.919.

(80) Optic,1949,vol 7, the acting political adviser in japan to the secretary of state,Tokyo,dated august 25,1949,P.842

خالد عبد التمال الدليمي، بحث سابق، ص ص ٥٣٣، ٥٣٤.

(81) FRUS, Diplomatic paper 1949,vol 7 memorandum by depty to the assistant secretary of state for economic affairs, dated January 7,1949,P 610

(*) طبقًا لإحصاء عام ١٩٢١ هناك ١٠٠ ألف منتسب إلى ما يقرب من ٣٠٠ نقابة، لكن بدءًا من عام ١٩٤٠ عُبئت الأيدي العاملة من أجل المجهود الحربي، وطورد المناضلون النقابيون واعتقلوا مما أدى إلى توقف الحركة العمالية حتى عام ١٩٤٦. إيفلين دوريل– فير، مرجع سابق، ص ٤٤.

(82) Optic,1948,vol 6,revised US.plan for apportionment of reparations shares to be included in new overall US reparations proposals' dated august 1948,P1001

(83)Optic,1949,vol 7, the secretary of state to certain diplomatic offices Washington , dated april 27,1949,P.P 716,717

(84)Optic,1951, vol 6, memorandum of conversation by the officer in charge of economic affairs in the office of northeast Asian affairs san Francisco ,dated September 7,1951,P.1337

(٨٥) نفس المؤلف، نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٨٦) صلاح خلف مشاي، بحث سابق، ص ٤٥٨.

(٨٧) إيفلين دوريل– فير، مرجع سابق، ص ص ٢٦، ٢٧.

(88)Otsubo, sbigrut, post. War development of the Japanese economy, GsID, nagoga a university, april 2007, P.7

(89)FRUS, Diplomatic paper,1948, vol 6, the acting political adviser in japan (sebald) to the secretary of state, Tokyo,dated december 9,1948,P.P916-917

(90)Otsubo, sbigrut,T,optic,P.38

(91)FRUS,Diplomatic paper,1949,vol,7,memorandum by the director of the office of far eastern affairs to the deputy under secretary of state, Washingtonm dated june8.1949,P.767

(92)Optic,1948 vol 6, report by the director of the policy planning staff, Washington ,dated march25,1948,P.692

(93)Optic,1949,vol 7,report by the joint chiefs of staff, Washington dated june,1949,P.775

(94)Optic,1951,vol6,dated july 10,1951,P.1187/dated, September 7,1951,P.1339

(٩٥) فوزي درويش، مرجع سابق، ص ص ١٩٨، ١٩٩.

(٩٦) خالد عبد التمال الدليمي، بحث سابق، ص ٥٣٧.

الاختصارات

رئيس الأركان المشتركة JCS:Joint chief of Staff

القائد الأعلى لقوات التحالف SCAP: Supreme Commander of Allied Powers

لجنة الشرق الأقصى FEC:Far Eastern commission

مركز القيادة العام GHQ:General Head Quarter

هيئة ائتمان السلع CCC: Commodity Credit Corporation

القسم الاقتصادي العلمي ESS: Economic and Scientific Section

SWNCC: State war-navy coordinating committee

لجنة التنسيق الخارجية والحربية والبحرية

HCLC: Holding company liquidity committee

لجنة تسييل الشركات القابضة

اتفاقية حق الدولة الأولى بالرعاية MFN: Most fear able nation

صندوق النقد الدولي IMF: International monetary fund

مصرف التنمية DB: Development Bank

MITI: Ministry of international trade and industry

وزارة التجارة والصناعة الدولية

IBRD: International Bank for reconstruction and Development

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

OECD: Organization for economic cooperation and development

المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية

مجلس التجارة الياباني JBT: Japanese board of trade

مجلس الأمن القومي NSC: National security council

UNIE: united States information and educational exchange program

البرنامج الأمريكي للتبادل الثقافي والمعلومات

قائمة المصادر ومراجع البحث

أولًا: الوثائق المنشورة:

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (FRUS) من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٢ ما عدا أعوام ١٩٤٧/١٩٥٠ فهي غير متوفرة.

ثانيًا: المراجع العربية والمعربة:

إيفلين دوريل- فير، (تعريب) صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الياباني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة- دمشق، ٢٠٢٠.

اليابان "موسوعة مفصلة"، ترجمة: سمر صمود الشيشكلي، اليابان ملامح أمة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١.

بشار خليل، نهضة أمة- اليابان (التعليم/ الاقتصاد/ التكنولوجيا) ٢٠١٧/١٢/٢.

خالد عبد التمال الدليمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٥٢، مجلة مداد الأدب، العدد ١٢، ٢٠١٦.

صلاح خلف مشاي، مشتاق طالب حسين الخفاجي، السياسة الاقتصادية لليابان تجاه دول جنوب شرق آسيا (١٩٥١- ١٩٧٨)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، عدد ٢١، شباط ٢٠١٧.

عبد الله جمعان الغامدي، (الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان دراسة في تحليل أسباب النهضة)، المجلة العلمية، العدد ٤٣، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧.

فوزي درويش، اليابان "الدولة الحديثة والدولار الأمريكي"، الطبعة الرابعة، مطابع غباشي بطنطا، ١٩٩٦.

كاظم هيلان السهلاني، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢، ملخص أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨.

ثانيًا: الأجنبية:

Otsubo, shigeru.T, post-war development of the Japanese economy GSID, Nagoyo university, April 2007

ثالثًا: المواقع الإلكترونية :

-https://ar.m.wikipidia.org
-https://m.marefa.org